Distr.
GENERAL

E/ESCWA/AGR/1995/10
7 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

١١٧٦ ك/

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
5 FEB 1999
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

أثر النمو السكاني والتوسع العمراني على أنماط استهلاك الأغذية في الأردن

مشروع مشترك بين
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٩٨

98-0172

تقديـــم

تهدف هذه الدراسة الى تحديد أثر النمو السكاني والتوسع العمراني على استهلاك الأغذية في الأردن. وهي تتألف من خمسة فصول يتضمن الفصلان الأول والثاني منها تحليلاً لسكان الأردن والهجرة الداخلية فيه. بينما يتناول الفصلان الثالث والرابع السياسة الغذائية واستهلاك الأغذية في الأردن، ويتضمن الفصل الخامس تحليلاً لأثر الهجرة الريفية على أنماط استهلاك الأغذية.

وقد أُعدت هذه الدراسة كنشاط مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وبين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، نتيجة مبادرة من مكتب الفاو الإقليمي للشرق الأدنى، وشعبة الزراعة المشتركة بين الفاو والإسكوا سابقاً. وقام باعداد الدراسة السيد محمد حمدان وتم استعراضها من قبل المنظمتين: الفاو والإسكوا.

والمرجو أن تساعد هذه الوثيقة في إلقاء مزيد من الضوء لصانعي القرار وكبار المسؤولين المعنيين بقضايا السكان والأغذية والزراعة، عن أثر النمو السكاني والتوسع العمراني على الطلب على الأغذية واستهلاكها.

المحتويات

الصفحة

تقديم ..... ج
موجز بأهم النقاط ١

أولاً- سكان الأردن ٤

ألف- لمحة تاريخية ٤
بـــاء- عدد السكان ومعدل نموهم ٤
جيم- التوزع الجغرافي للسكان ٤

ثانياً- الهجرة الداخلية ٧

ألف- الهجرة الداخلية من محافظة الى أخرى ٧
بـــاء- مؤشرات نوعية الحياة في المناطق الحضرية والريفية ٩
جيم- خصائص المهاجرين ١٠
دال- مجالات عمل المهاجرين الداخليين ١١
هاء- أسباب الهجرة ١٢

ثالثاً- المعروض الغذائي في الأردن ١٣

ألف- عرض الأغذية وانتاجها وتجارتها الخارجية والاكتفاء الذاتي منها ١٣
بـــاء- الانتاج وسياسة الدعم ١٤
جيم- أهداف دعم الاستهلاك وآلياته ١٦
دال- سياسة تخزين الأغذية وتوزيعها ١٩
هاء- آلية تسعير الأغذية ٢٠

رابعاً- استهلاك الأغذية في الأردن ٢٢

ألف- أنماط استهلاك الأغذية خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ وفي عام ١٩٩٢ ..... ٢٢
باء- أنماط استهلاك الأغذية في المناطق الحضرية والمناطق الريفية في عامي ١٩٨٧ و١٩٩٢ ..... ٢٤
جيم- ميزانية الأغذية في الأردن ٢٦
دال- العوامل التي تؤثر على أنماط استهلاك الأغذية ٢٨

خامساً- أثر الهجرة الريفية على نمط استهلاك الأغذية ٣٠

المراجع ٣٣

المحتويات (تابع)

قائمة الجداول

الصفحة

١- معدلات نمو سكان الأردن في فترات مختلفة ٤

٢- تقدير مجموع السكان وسكان الحضر وسكان الريف في محافظات الأردن خلال الفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٩٢ . . . . . ٦

٣- توزع سكان الأردن بين المناطق الحضرية والريفية في السنوات ١٩٨٣ و ١٩٨٦ و ١٩٩٢ . . . . . ٦

٤- الهجرة الداخلية من محافظة الى أخرى ٧

٥- الهجرة الريفية فيما بين المحافظات ٨

٦- الهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية داخل المحافظات وفيما بينها ٨

٧- حجم واتجاه الهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية فيما بين المحافظات . . ٩

٨- مؤشرات نوعية الحياة في المناطق الحضرية والريفية ١٠

٩- عمر وجنس المهاجرين في الفئة العمرية ١٠ سنوات الى ٥٤ سنة ١١

١٠- قطاعات عمل المهاجرين الداخليين البالغة أعمارهم ١٣ سنة وما فوق، ونسبة الذكور العاملين في كل قطاع ١٢

١١- الأسباب الرئيسية للهجرة الداخلية ١٢

١٢- هيكل المعروض الغذائي في الأردن خلال الفترة من ١٩٨٥ الى ١٩٩١ . . . . . ١٣

١٣- انتاج القمح وارداته ومشتريات الحكومة منه والدعم المقدم الى المزارعين خلال الفترة من ١٩٨٨ الى ١٩٩٢ . . . . . ١٥

١٤- انتاج الشعير وارداته ومشتريات الحكومة منه والدعم المقدم الى المزارعين خلال الفترة من ١٩٨٨ الى ١٩٩٢ . . . . . ١٦

١٥- الدعم المقدم الى الأعلاف من الشعير المستورد والشعير المحلي خلال الفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٩٢ . . . . . ١٧

المحتويات (تابع)

الصفحة

١٦- الدعم المقدم لاستهلاك القمح ١٩

١٧- الدعم المقدم لاستهلاك السكر ١٩

١٨- الدعم المقدم لاستهلاك الأرز ٢٠

١٩- استهلاك الفرد للأغذية حسب المحافظات خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ . . . . . ٢٢

٢٠- متوسط استهلاك الفرد للأغذية حسب المحافظات في عام ١٩٩٢ . . . . . ٢٣

٢١- الاختلاف في أنماط استهلاك الأغذية خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩٢ في الأردن ٢٤

٢٢- نمط استهلاك الأغذية لدى أفراد الأسر التي يتراوح دخلها السنوي بين ١٢٠٠ دينار و ١٧٩٩ ديناراً في المناطق الريفية والمناطق الحضرية في عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٢ . . ٢٥

٢٣- استهلاك الفرد السنوي من الأغذية في الأردن وفي المناطق الحضرية وفي المناطق الريفية خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ . . . . . ٢٦

٢٤- نمط استهلاك الأغذية في المناطق الحضرية والمناطق الريفية في عام ١٩٩٢ . . . . . ٢٧

٢٥- متوسط الميزانية الغذائية في الأردن لفئات مختارة من الأغذية ونسبة الاكتفاء الذاتي خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩١ . . . . . ٢٧

٢٦- استهلاك الفرد اليومي من عناصر التغذية والطاقة في المناطق الحضرية والمناطق الريفية لدى فئات الدخل المتوسط التي يتراوح دخل الأسرة فيها بين ٨٠٠ ٤ دينار و٣٩٩ ٥ ديناراً في السنة ٢٨

٢٧- استهلاك الفرد اليومي من عناصر التغذية والطاقة في المناطق الحضرية والمناطق الريفية بين فئات الدخل المنخفض التي يقل دخل الأسرة فيها عن ٦٠٠ دينار في السنة ٢٨

٢٨- نمط استهلاك الأغذية بين أفراد الأسر التي يتراوح متوسط دخلها السنوي بين ٨٠٠ ٤ دينار و٣٩٩ ٥ ديناراً في المناطق الريفية والمناطق الحضرية في الأردن في عام ١٩٩٢ ٢٩

٢٩- استهلاك الطاقة وعناصر التغذية في المناطق الحضرية والمناطق الريفية في الأردن في عام ١٩٩٢ . . . . . ٢٩

٣٠- التغير في نمط استهلاك المهاجرين من الريف للأغذية خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٢ . . . ٣١

موجز بأهم النقاط

كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو بحث وإبراز أثر النمو السكاني والتوسع العمراني على أنماط استهلاك الأغذية في الأردن. ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- أن المعدل السنوي لنمو السكان في الأردن خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٩٢ بلغ ٤ر١ في المائة. وفي عام ١٩٩٢، كان مجموع عدد السكان ٤ ٠١٢ ٠٠٠ نسمة يعيش ٢٢ في المائة منهم في المناطق الريفية؛

- أن عملية التوسع العمراني تسير بسرعة متزايدة؛ ففي عام ١٩٨٣ كان حوالي ٥٩ر٨ في المائة من السكان يعيشون في المناطق الحضرية، وفي عام ١٩٩٢ بلغت هذه النسبة ٧٨ في المائة؛

- أن المناطق الحضرية في محافظتي عمّان والزرقاء هي أكبر مناطق الجذب الديمغرافي من كل أنحاء البلد. بينما تعتبر المناطق الريفية في محافظات عمّان واربد والبلقاء والمفرق أهم مناطق الدفع الديمغرافي. أما الهجرة الداخلية فيما بين المحافظات الجنوبية فهي محدودة جداً؛

- أن محدودية الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية، وانخفاض الدخل، والبطالة، قد شجعت الهجرة الريفية؛

- أن حوالي ٧٦ في المائة من المهاجرين، من الذكور، منهم ٢٧ في المائة من الفئة العمرية ١٠ سنوات - ٥٤ سنة. كما يمثل الذكور ٩٥ في المائة من المهاجرين العاملين، ويعمل معظمهم في الخدمات الاجتماعية والتجارة والبناء. والدافع الى الهجرة هو الأسباب الاقتصادية والاجتماعية؛

- أن نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩١، بلغت حوالي ٢٣ في المائة، ومن لحوم الدواجن ٨٦ في المائة، ومن منتجات الألبان ٨٠ في المائة، ومن القمح ١٣ في المائة، ومن البقول ٤٩ في المائة، ومن الزيوت ٢٨ في المائة، ومن الخضروات ١٧٠ في المائة، ومن الفواكه ١٥٥ في المائة؛

- أنه خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٢، بلغت القيمة الاجمالية للدعم المقدم الى منتجي القمح ٥ر٩ مليون دينار أردني؛ والى منتجي الشعير حوالي ٣ر١ مليون دينار أردني. ومن جهة أخرى، بلغ متوسط الدعم المقدم لاستهلاك القمح ٥ر٣٤ مليون دينار أردني في السنة؛

- أن دعم الانتاج كانت له آثار ايجابية على انتاج اللحوم الحمراء، ومنتجات الألبان وبعض الخضروات (خاصة الطماطم). أما دعم انتاج القمح، فلم يؤد الى زيادة كبيرة في انتاجه لأن كمية الأمطار وتوزيعها هما أهم عاملين في التأثير على انتاج القمح في الأردن؛

- أن وزارة التموين ظلت حتى عام ١٩٩٢ هي المستورد الوحيد للحبوب والسكر واللحوم الطازجة والمثلجة والزيوت. والقمح هو السلعة التي تتلقى أكبر قدر من الدعم. فقد بلغت القيمة الاجمالية للدعم المقدم لاستهلاك القمح ٦ر٢٩٤ مليون دينار أردني خلال الفترة بين ١٩٨١ و١٩٩٢. وبلغ مجموع الدعم المقدم الى السكر ١ر٦١ مليون دينار أردني والى الأرز ٥ر٢٢ مليون دينار أردني خلال الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٩٠؛

- أن الأدوات الرئيسية لتطبيق السياسات المتعلقة بتوزيع السلع الغذائية في الأردن هي الدعم المقدم الى الانتاج والاستهلاك، والضوابط المفروضة على الأسعار، ونظم التسعير؛

- أن نمط استهلاك الأغذية في المحافظات الشمالية يفوق من الناحيتين الكمية والنوعية من نمط استهلاكها في المحافظات الجنوبية. وقد اتضح من مقارنة نمط استهلاك الأغذية في عام ١٩٩٢ بنمط استهلاكها في عامي ١٩٨٣ و١٩٨٧، أن هناك زيادة في استهلاك الحبوب والبقول والفواكه واللحوم والزيوت والسكر. أما استهلاك الأسماك والبيض والخضروات فقد كان مستواه في عام ١٩٩٢ أدنى منه في عام ١٩٨٣؛

- أنه في عام ١٩٩٢، تجاوز استهلاك سكان الريف استهلاك سكان الحضر من الخبز، والأسماك المعلبة، ومنتجات الألبان، والبقول، والشاي والقهوة. بينما تجاوز استهلاك سكان الحضر استهلاك سكان الريف من اللحوم الحمراء، والبيض، والزيوت، والفواكه، والمكسرات، والمشروبات؛

- أنه في عام ٢٠٠٠، يتوقع أن يستمر الأردن في اعتماده على استيراد الحبوب واللحوم الحمراء والأسماك والزيوت، بينما يتوقع أن يحقق فائضاً في انتاج البيض والخضروات والفواكه؛

- أن استهلاك الأغذية يتأثر بمتغيرات الدخل، وتوزع السكان بين الريف والحضر، والجنس، والعمر وحجم الأسرة؛

- أن المهاجرين من المناطق الريفية يواجهون أنماطاً جديدة في استهلاك الأغذية تؤثر على عاداتهم الغذائية، وعلى حالتهم التغذوية وميزانية الأسرة ومستوى المعيشة. حيث تصبح الوجبات الجاهزة، وأنواع جديدة ومختلفة من الحلويات والمرطبات، والأغذية المستوردة والمجهزة، والمكسرات والمشروبات هي العنصر الرئيسي في نمط استهلاكهم للأغذية؛

- أن التغير الرئيسي في عادات استهلاك الأغذية لدى المهاجرين من الريف ظهر في ازدياد استهلاك أنواع معينة من الأغذية مثل الخبز، ومنتجات الحبوب، واللحوم المستوردة الطازجة والمثلجة، والأسماك واليوغورت والأجبان والبيض والفلافل والآيس كريم والمشروبات. ومن جهة أخرى، انخفض استهلاك المهاجرين لطحين القمح (واستعاضوا عنه بزيادة استهلاك الخبز)، ومنتجات الألبان الطازجة (التي استعاضوا عنها بمنتجات الألبان المجهزة) وزيت الزيتون المحلي؛

- أنه في عام ١٩٨٧، أنفقت الأسرة من جملة مصروفاتها على الأغذية، ٩ر٣ في المائة على الحبوب، و٢ر١٠ في المائة على اللحوم، و٤ر٤ في المائة على منتجات الألبان، و٥ر٤ في

المائة على الزيوت والدهون، و٩ر٢ في المائة على الفواكه، و٥ر٣ في المائة على الخضروات، و٥ر٢ على السكر؛

- أنه نظراً لتغير أسعار الأغذية ومستويات الدخل وسياسات الدعم، انخفضت نسبة الانفاق على الحبوب والدهون والفواكه والسكر من مجموع انفاق الأسرة على الأغذية في عام ١٩٩٢ مقارنة بعام ١٩٨٧، بينما ارتفعت نسبة الانفاق على اللحوم والخضروات.

أولاً- سكان الأردن

ألف- لمحة تاريخية

استقبلت المملكة الأردنية الهاشمية منذ تأسيسها عدة موجات من المهاجرين من البلدان المجاورة لها نظراً الى موقعها الجغرافي والسياسي. وكان للمأساة التي حلت بفلسطين في عام ١٩٤٨ واحتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة أثر كبير على وضع الهجرة الداخلية في الأردن. فقد استوعب الأردن موجتين كبيرتين من المهاجرين من فلسطين في عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧. كما عاد الى الأردن خلال حرب الخليج وبعدها حوالي ٣٥٠ ٠٠٠ ألف نسمة من دول الخليج.

باء- عدد السكان ومعدل نموهم

قدر عدد سكان الأردن في عام ١٩٩٢ بحوالي ٤ ٠١٢ ٠٠٠ نسمة منهم ٣ ١٢٩ ٠٠٠ نسمة من سكان الحضر و ٨٨٣ ٠٠٠ من سكان الريف. وتقلبت معدلات نمو السكان نتيجة للهجرة كما هو موضح في الجدول ١[1].

الجدول ١- معدلات نمو سكان الأردن في فترات مختلفة

الفترة	معدل النمو السنوي (كنسبة مئوية)
١٩٦٦-١٩٦٢	٣ر٣
١٩٧٠-١٩٦٧	٣ر٤
١٩٧٤-١٩٧١	٣ر٥
١٩٧٨-١٩٧٥	٤ر٣
١٩٨٣-١٩٨٠	٤ر٠
١٩٨٧-١٩٨٤	٤ر٢
١٩٩٢-١٩٩١	٣ر٢

المصدر: الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، "النشرة الاحصائية السنوية"، أعداد مختلفة.

جيم- التوزع الجغرافي للسكان

قُدِّر عدد سكان الأردن بنحو ٢ ١٣٣ ٠٠٠ نسمة يعيش حوالي ٤٠ في المائة منهم في المناطق الريفية، وفقاً لتعداد السكان والمساكن لعام ١٩٧٩. وازداد عدد السكان في عام ١٩٨٦ الى

---

(١) الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، "النشرة الاحصائية السنوية" ١٩٩٢، العدد ٤٣، ص ١٨. قدر عدد سكان الأردن بـ ٤ر١ مليون وفقاً لمسح السكان والمساكن الذي جرى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

١٠٠ ٧٩٦ ٢ نسمة، وفي عام ١٩٩٢ الى ٠٠٠ ٠١٢ ٤ نسمة. وانخفضت نسبة سكان الريف في عام ١٩٨٦ الى ٤ر٣٠ في المائة، ثم الى ١ر٢٢ في المائة في عام ١٩٩٢ (الجدول ٢).

ويبين الجدول ٢ عدم وجود اختلاف كبير في التوزع الجغرافي للسكان فيما بين المحافظات خلال الفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٩٢. ففي عام ١٩٨٦، كان حوالي ٥ر٤١ في المائة من مجموع السكان يعيشون في محافظة عمّان، و٥ر١٤ في المائة في الزرقاء، و ٣ر٢٤ في المائة في اربد، و٥ر٣ في المائة في المفرق، و٩ر٦ في المائة في البلقاء، و٣ر٤ في المائة في الكرك، و٥ر١ في المائة في الطفيلة، و ٥ر٣ في المائة في معان. وفي عام ١٩٩٢، كان ٥ر٤٠ في المائة من مجموع السكان يعيشون في محافظة عمّان، و٥ر١٥ في المائة في الزرقاء، و٤ر٢٤ في المائة في اربد، و٤ في المائة في المفرق، و١ر٦ في المائة في البلقاء، و٢ر٤ في المائة في الكرك، و ٦ر١ في المائة في الطفيلة، و٧ر٣ في المائة في معان.

ولكن الجدول ٢ يشير الى حدوث تغير كبير في نسبة سكان الريف خلال الفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٩٢. ففي عام ١٩٨٦، بلغت نسبة سكان الريف في المحافظات ١٥ في المائة من مجموع سكان عمّان، و٦ر٩ في المائة من مجموع سكان الزرقاء، و٨ر٤٥ في المائة من مجموع سكان اربد، و٦ر٧١ في المائة من مجموع سكان المفرق، و٧ر٤٤ في المائة من مجموع سكان البلقاء، و ٨٠ في المائة من مجموع سكان الكرك، و ٦١ في المائة من مجموع سكان الطفيلة، و٦ر٤٦ في المائة من مجموع سكان معان. وفي عام ١٩٩٢، انخفضت هذه النسبة الى ٢ر٥ في المائة في عمّان، و ٦ر٦ في المائة في الزرقاء، و١٤ في المائة في اربد، و ١ر٢ في المفرق، و٦ر١١ في المائة في البلقاء، و٦ في المائة في الكرك، و٣ر٣١ في المائة في الطفيلة، و٦ر٧ في المائة في معان.

وتشكل محافظات عمّان والبلقاء والزرقاء واربد مجتمعة ٨ر٢١ في المائة من مجموع مساحة الأردن وتشمل ٨٦ في المائة من مجموع السكان.

وفي عام ١٩٨٦، كانت الفئة العمرية من صفر الى ١٤ عاماً تضم ٢ر٤٧ في المائة من مجموع السكان. وفي عام ١٩٩٠، انخفضت نسبة هذه الفئة الى ٤ر٤٥ في المائة، ثم الى ٣ر٤١ في المائة في عام ١٩٩٢[٢]. ويشير هذا الى أهمية هذه الشريحة من السكان غير المنتجين.

وخلال الفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٩٢، ازداد عدد سكان الحضر في محافظتي عمّان والزرقاء بنسبة ٨ر٤٨ في المائة و٤ر٥٩ في المائة على الترتيب. بينما انخفض عدد سكان الحضر في المحافظات الأخرى باستثناء محافظة الطفيلة التي شهدت زيادة طفيفة. وانخفضت نسبة سكان الريف الى مجموع السكان بقدر كبير في كل المحافظات باستثناء محافظة معان. ويشير هذا الى وجود ظاهرة هجرة نشطة في البلد.

---

(٢) البنك الدولي، "الشرق الأوسط وشمال افريقيا: قضايا انمائية، خريف ١٩٩٣". الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، كشوفات البيانات الديمغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية لبلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لعام ١٩٩٢ (E/ESCWA/POP/1993/12)، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

الجدول ٢- تقدير مجموع السكان وسكان الحضر وسكان الريف في محافظات الأردن خلال الفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٩٢

المحافظة	١٩٨٦				١٩٩٢			
	عدد السكان	نسبتهم المئوية من مجموع السكان	سكان الحضر	سكان الريف	عدد السكان	نسبتهم المئوية من مجموع السكان	سكان الحضر	سكان الريف
عمّان	١ ١٦٠ ٠٠٠	٤٠	٩٨٥ ٢٢٠	١٧٤ ٧٨٠	١ ٦٢٥ ٠٠٠	٤٠	١ ٤٦٦ ٠٠٠	١٥٩ ٠٠٠
الزرقاء	٤٠٤ ٥٠٠	١٥	٣٦٥ ٥٤٠	٣٨ ٩٦٠	٦٢٢ ٠٠٠	١٦	٥٨٢ ٨٠٠	١٩ ٠٠٠
اربد	٦٨٠ ٢٠٠	٢٤	٣٦٨ ٥٠٠	٣١١ ٧٠٠	٩٧٩ ٠٠٠	٢٤	٦٨٨ ٠٠٠	٣١١ ٠٠٠
المفرق	٩٨ ٦٠٠	٤	٢٧ ٩٨٠	٧٠ ٦٢٠	١٦٠ ٠٠٠	٤	٤٩ ٠٠٠	١١١ ٠٠٠
البلقاء	١٩٣ ٨٠٠	٧	١٧ ٢٥٠	٨٦ ٥٥٠	٢٤٥ ٠٠٠	٦	١٦٤ ٠٠٠	٨١ ٠٠٠
الكرك	١٢٠ ١٠٠	٤	٢٣ ٧٩٠	٩٦ ٣١٠	١٦٩ ٠٠٠	٤	٤٤ ٠٠٠	١٢٥ ٠٠٠
الطفيلة	٤١ ٤٠٠	٢	١٦ ١٢٠	٢٥ ٢٨٠	٤٦ ٠٠٠	٢	٤٥ ٠٠٠	١٩ ٠٠٠
معان	٩٧ ٥٠٠	٤	٥٢ ٠٨٠	٤٥ ٤٢٠	١٤٨ ٠٠٠	٤	٩٠ ٠٠٠	٥٨ ٠٠٠
المجموع	٢ ٧٩٦ ١٠٠	١٠٠	١ ٩٤٦ ٤٨٠	٨٤٩ ٦٢٠	٤٠١ ٢٠٠	١٠٠	٣ ١٢٩ ٠٠٠	٨٨٣ ٠٠٠

المصدر: الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، "النشرة الاحصائية السنوية" ١٩٨٦ و١٩٩٢.

ويبين الجدول ٣ الاتجاه العام في توزّع السكان بين الريف والحضر. وقد بلغت نسبة سكان المناطق الحضرية ٨ر٥٩ في المائة من مجموع السكان في عام ١٩٨٣، و٦ر٦٩ في المائة في عام ١٩٨٦، و٩ر٧٧ في المائة في عام ١٩٩٢. وتدل هذه الأرقام على أن التوسع العمراني مستمر في الأردن، فقد انخفضت نسبة سكان الريف الى مجموع السكان من ٢ر٤٠ في المائة الى ١ر٢٢ في المائة خلال الفترة من ١٩٨٣ الى ١٩٩٢.

الجدول ٣- توزع سكان الأردن بين المناطق الحضرية والريفية في السنوات ١٩٨٣ و١٩٨٦ و١٩٩٢

المنطقة	١٩٨٣		١٩٨٦		١٩٩٢	
	عدد السكان	نسبتهم	عدد السكان	نسبتهم	عدد السكان	نسبتهم
حضرية	١ ٤٩٢ ٤٥٣	٨ر٥٩	١ ٩٤٦ ٤٨٠	٦ر٦٩	٣ ١٢٩ ٠٠٠	٩ر٧٧
ريفية	١ ٠٠٢ ٨٤٧	٢ر٤٠	٨٤٩ ٦٢٠	٤ر٣٠	٨٨٣ ٠٠٠	١ر٢٢
المجموع	٢ ٤٩٥ ٣٠٠	١٠٠	٢ ٧٩٦ ١٠٠	١٠٠	٤ ٠١٢ ٠٠٠	١٠٠

المصدر: الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، "النشرة الاحصائية السنوية"، ١٩٨٦ و١٩٩٢.

ثانياً- الهجرة الداخلية

ألف- الهجرة الداخلية من محافظة الى أخرى

تتم الهجرة الداخلية في الأردن فيما بين المحافظات بصورة رئيسية. وكما يتضح من الجدول ٤، فإن حوالي ٩٨ في المائة من المهاجرين الى مدينة عمّان قادمون من مناطق أخرى في محافظة عمّان. وحوالي ٩٧ في المائة من المهاجرين الى مدينتي الزرقاء واربد قادمون من أنحاء أخرى في هاتين المحافظتين. وينطبق هذا كذلك على ٩٦ في المائة من المهاجرين في محافظة المفرق، و٩٤ في المائة من المهاجرين في محافظة البلقاء، و٩٣ في المائة من المهاجرين في محافظة الكرك، و٩٢ في المائة من المهاجرين في محافظة الطفيلة، و٩٥ في المائة من المهاجرين في محافظة معان.

الجدول ٤- الهجرة الداخلية من محافظة الى أخرى
(بالنسبة المئوية)

الى / من	عمّان	الزرقاء	اربد	المفرق	البلقاء	الكرك	الطفيلة	معان
عمّان	**٩٨ر٤**	٨٤ر٠	١٩ر٠	٠٧ر٠	٢ر٠	١٢ر٠	٠٤ر٠	١٤ر٠
الزرقاء	١ر١	**٩٧ر٦**	٥ر٠	٣ر٠	١ر٠	١ر٠	١ر٠	٢ر٠
اربد	٩ر٠	١ر١	**٩٧ر٦**	٢ر٠	١ر٠	--	--	١ر٠
المفرق	٧ر٠	٩ر١	٧ر٠	**٩٦ر٥**	١ر٠	--	--	١ر٠
البلقاء	٣ر٣	٢ر١	٤ر٠	--	**٩٤ر٨**	١ر٠	--	٢ر٠
الكرك	٩ر٢	٩ر١	٣ر٠	١ر٠	٢ر٠	**٩٣ر٥**	٣ر٠	٨ر٠
الطفيلة	٢ر٣	٩ر١	١ر٠	--	٥ر٠	٥ر٠	**٩٢ر٢**	١ر٦
معان	٨ر٠	٥ر١	٠ر١	٣ر٠	١ر٠	٣ر٠	٢ر٠	**٩ر٥٨**

المصدر: الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، "دراسة الهجرة الداخلية والعائدة والقوى البشرية" عمّان (١٩٨٩)، ص ٧٢.

ملاحظة: تشير علامة (--) الى أن هذا البند لا ينطبق على هذه الحالة.

ويبين الجدول ٥ أدناه الهجرة من المناطق الريفية الى المحافظات المختلفة. ويوضح أن حوالي ٣ر١٠ في المائة من سكان محافظة عمّان هم مهاجرون من المناطق الريفية في عمّان، وأن نسبة تقل عن ١ في المائة منهم هم مهاجرون من المناطق الريفية في المحافظات الأخرى (٤٩ر٠ في المائة من المناطق الريفية في محافظة اربد، و٥٠ر٠ في المائة من المناطق الريفية من محافظة المفرق، و٤ر٠ في المائة من المناطق الريفية في محافظة البلقاء، و١ر٠ في المائة من المناطق الريفية في محافظة الكرك، و٥٠ر٠ في المائة من المناطق الريفية في محافظة معان). ويبين الجدول كذلك الهجرة الداخلية في المحافظات الأخرى.

ويلاحظ أن الهجرة الى خارج المحافظات تقع أساساً في ثلاث مناطق هي اربد، والمفرق، والبلقاء. وتستقبل المناطق الحضرية في محافظة الزرقاء المهاجرين من المناطق الريفية في اربد والبلقاء وعمّان والمفرق. وتجتذب محافظة الزرقاء المهاجرين من مختلف أنحاء الأردن بفضل فرص العمل المتاحة فيها لذوي مستوى التعليم المنخفض بالمقارنة مع المحافظات الأخرى مثل عمّان واربد. ولا تزال

الزرقاء تمثل منطقة اجتذاب للمهاجرين الداخليين لكونها مركزاً للقوات المسلحة الأردنية وللصناعات الهامة مثل تكرير البترول وصناعة الفولاذ. ويقيم في الزرقاء العديد من العاملين والموظفين في عمّان نظراً لارتفاع تكاليف السكن في عمّان مقارنة بالزرقاء.

الجدول ٥- الهجرة الريفية فيما بين المحافظات
(بالنسبة المئوية)

الى / من	عمّان	الزرقاء	اربد	المفرق	البلقاء	الكرك	الطفيلة	معان
عمّان	٣ر١٠	٠ر٤	٠ر٤٩	٠ر٥	٠ر٤	١١ر٠	--	٠ر٥
الزرقاء	٣٢ر٠	٣٣ر٧	٤ر٢	٠ر٤	٠ر٥	٠ر٩	٠ر٨	--
اربد	--	٠ر٢	٧٩ر٢	٠ر١٦	٠ر١٥	٠ر٢	--	--
المفرق	٠ر٨	٠ر١٦	١ر٩٤	١ر٦٦	٠ر٨	--	--	--
البلقاء	٢٣ر٠	٠ر٥	٠ر٢٩	--	١ر٣٠	٠ر١١	--	--
الكرك	١٤ر٠	٠ر١٢	٠ر٠٦	--	--	٧٥ر٧	٠ر٤	٠ر٨
الطفيلة	٧٥ر٠	--	٠ر٤٤	--	--	١ر٦٣	٤٤ر٣	٠ر٥
معان	٠ر٢	٠ر١٧	٠ر٧٨	٠ر٠٤	--	١ر٥٩	٠ر١٢	٤٥ر٨

المصدر: الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، "دراسة الهجرة الداخلية والعائدة والقوى البشرية" عمّان (١٩٨٩) ص ٢٥٢-٢٦٨.

ملاحظة: تشير علامة (--) الى أن العدد صفر أو صغير جداً لا يذكر.

الجدول ٦- الهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية داخل المحافظات وفيما بينها
(بالنسبة المئوية)

الى / من	عمّان	الزرقاء	اربد	المفرق	البلقاء	الكرك	الطفيلة	معان
عمّان	٥٧ر٠	٠ر٠٣	٠ر٥٣	٠ر٠٥	٠ر٤	٠ر٠٩	--	٠ر٠٤
الزرقاء	٤ر٨٨	٣ر٥١	٣ر٩١	٣ر٩٧	٦ر٤٦	١ر٠٢	١ر٢	٠ر١١
اربد	--	--	٣ر٦٣	٠ر٠٩	٠ر٠٣	--	--	--
المفرق	٠ر٠٩	٠ر١٧	٥ر٧٧	٦ر٦٣	٠ر٠٩	--	--	--
البلقاء	٠ر١٥	٠ر٠٥	٠ر٠٧	--	٤ر٧٢	--	--	--
الكرك	٠ر٣٣	--	٠ر١١	--	--	٨ر٣١	--	٠ر٢٢
الطفيلة	٠ر٠٥	٠ر١٩	١ر٥٢	٠ر٠٥	--	٠ر٠٥	٠ر٠٥	١ر٩٩
معان	٠ر٠٢	٠ر١٧	٠ر٧٨	٠ر٠٤	--	١ر٥٩	٠ر١٢	٤ر٥٨

المصدر: الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، "دراسة الهجرة الداخلية والعائدة والقوى البشرية" عمّان (١٩٨٩) ص ٢٥٢-٢٦٨.

ملاحظة: تشير علامة (--) الى أن العدد صفر أو صغير جداً لا يذكر.

ويبين الجدول ٧ حجم الهجرة الريفية الى المناطق الحضرية المختلفة في الأردن واتجاهها. وتعتبر محافظة اربد أكبر مناطق الهجرة تليها محافظة البلقاء. ويستقر ٧٥ في المائة من المهاجرين من محافظة عمّان في المناطق الحضرية لمحافظة الزرقاء، بينما يستقر حوالي ٢٤ في المائة منهم في المناطق الحضرية لعمّان. ويستقر حوالي ٧٢ في المائة من المهاجرين من محافظة المفرق في المناطق الحضرية لمحافظة الزرقاء. ويتجه معظم المهاجرين من محافظة الطفيلة الى محافظة الزرقاء. ويأتي أكبر عدد من المهاجرين من المناطق الريفية لمحافظة اربد، ومن هؤلاء اتجه ٨٧ في المائة الى الزرقاء، و٨ في المائة الى المناطق الحضرية في اربد و٣ في المائة الى المناطق الحضرية في عمّان.

الجدول ٧- حجم واتجاه الهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية فيما بين المحافظات

من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية	عمّان	الزرقاء	اربد	المفرق	البلقاء	الكرك	الطفيلة	معان
عمّان	٥ ٦١٦	٢ ٩٦٣	٥ ٢٢٢	٤٩٣	٤ ١٣٨	٧٨٨	--	٣٩٤
الزرقاء	١٧ ٨٣٨	١٢ ٨٣٠	١٤٢ ٩٩٩	١٤ ٥١٢	٢٣ ٦١٤	٣ ٧٢٩	٣ ٧٢٩	٤٠٢
اربد	--	--	١٣ ٣٣٧	٣ ٣١٦	١١٠	--	--	--
المفرق	٢٥	٤٨	١ ٦١٥	١ ٨٥٥	٢٥	--	--	--
البلقاء	١٦١	٥٤	٧٥	--	٥ ٠٦٢	--	--	--
الكرك	٧٩	--	٢٦	--	--	١ ٩٧٥	--	٥٢
الطفيلة	--	--	--	--	--	--	١٢٧	--
معان	٢٦	٩٩	٧٩٢	٢٦	--	٢٦	٢٦	١ ٠٣٦
المجموع	٢٣ ٧٤٥	١٥ ٩٩٤	١٦٤ ١٠٦	٢٠ ٢٠٢	٣٢ ٩٤٩	٦ ٥١٨	٣ ٨٨٢	١ ٨٨٤

المصدر: الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، "دراسة الهجرة الداخلية والعائدة والقوى البشرية" عمّان (١٩٨٩)، ص ٧٠.

ملاحظة: تشير علامة (--) الى أن العدد صفر أو صغير جداً لا يذكر.

وتستقبل المناطق الحضرية في محافظة اربد المهاجرين من المحافظة ذاتها بالاضافة الى المهاجرين الريفيين من محافظة المفرق. وبالنسبة للمهاجرين الريفيين الذين يستقرون في المناطق الحضرية في محافظة المفرق، تعتبر محافظة اربد منطقة الدفع الثانية بعد محافظة المفرق.

أما الهجرة بين المناطق الجنوبية والشمالية من البلد، فهي محدودة جداً كما يبين الجدول ٧.

باء- مؤشرات نوعية الحياة في المناطق الحضرية والريفية

هناك مجموعة من الأسباب التي تشجع على الهجرة الداخلية اضافة الى العوامل الاقتصادية والاجتماعية المباشرة التي جرت مناقشتها آنفاً. ويتضمن الجدول ٨ بعض المؤشرات التي قد تعلل أسباب ازدياد الهجرة. ويتضح من الجدول أن المناطق الحضرية تفوق المناطق الريفية في معظم المؤشرات المذكورة باستثناء السكن، إذ تبلغ نسبة سكان الريف الذين يمتلكون منازلهم ٩١ في المائة، بينما تنخفض هذه النسبة في المناطق الحضرية الى ٦٧ في المائة. أما المرافق الحديثة، مثل التدفئة المركزية، والكهرباء العامة، وشبكة المياه، والمرافق الصحية، والتعليم، والعمل، فهي أكثر توافراً في المناطق الحضرية.

وتشجع هذه الأمور على الهجرة من الريف الى الحضر وتجعل من الهجرة المعاكسة أمراً صعباً. ولذلك، تشكل التنمية الريفية أهم وسيلة لتخفيض الهجرة من الريف الى الحضر. ولكن من المعروف أن هذه التنمية تتطلب استثمارات مالية، وادارة سليمة، وهياكل أساسية. والميزانيات والمخصصات المنخفضة لا تسمح بالاستثمار في المناطق الريفية. وفي ظل هذه الظروف، لن تتم تنمية الهياكل الأساسية، الأمر الذي سيؤثر بدوره تأثيراً سلبياً على اقامة المشاريع الاقتصادية الكبيرة أو الصغيرة. علماً بأن حوالي ثلثي الفقراء العاطلين عن العمل في المناطق الريفية لا يجدون فرصاً للعمل في مناطقهم(٣).

الجدول ٨- مؤشرات نوعية الحياة في المناطق الحضرية والريفية

المؤشر	نسبة الأسر	
	في المناطق الحضرية	في المناطق الريفية
امتلاك المنزل	٦٧	٩١
التدفئة المركزية	٧ر٧	١ر٣
تدفئة بالكيروسين	٩٠ر٧	٩٣ر٢
لا تتجاوز كثافة السكن ٢-٤ أشخاص/غرفة	٥٢	٥٥
كهرباء عامة	٩٨ر٥	٨٣ر١
مرافق صحية عامة	٣٩ر١	٠ر١
حفرة امتصاصية	٥٩ر٠	٩١ر٠
مياه صالحة للشرب من الشبكة	٩٤	٨٥
مرحاض	٩١	٧٣
مطبخ	٩٥	٨٣
أحد أفراد الأسرة على الأقل عنده مهارات أو تلقى تعليماً	٧٤	٦١
لا أحد من أفراد الأسرة عنده مهارات أو تلقى تعليماً	٢٦	٣٩
أحد أفراد الأسرة على الأقل ناشط اقتصادياً	٣٨	٣٤
لا أحد من أفراد الأسرة ناشط اقتصادياً	٦٢	٦٦
معدل الأمية	١٧	٢٨ر٦

المصدر: الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، "دراسة الهجرة الداخلية والعائدة والقوى البشرية"، عمّان (١٩٨٩)، ص ١٠١.

جيم- خصائص المهاجرين

يمثل المهاجرين في داخل الأردن من الفئة العمرية ٢٠-٤٤ عاماً حوالي ثلث مجموع عدد المهاجرين ويمثل الذكور ٧٨ر٧ في المائة منهم.

(٣) محمد الصقور، "دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية" عمّان (١٩٨٩)، ص ١٤٣.

وحوالي ٤١ر٣ في المائة من مجموع المهاجرين الى محافظة الزرقاء من الفئة العمرية ١٠-٥٤ عاماً. وينتمي لهذه الفئة حوالي ٣٤ في المائة من المهاجرين الى محافظة عمّان، و٣٣ر٤ في المائة من المهاجرين الى البلقاء، و٢٩ر٨ في المائة من المهاجرين الى الطفيلة، و٢٧ر٣ في المائة من المهاجرين الى معان، و١٩ر٢ في المائة من المهاجرين الى الكرك، و١٨ر٧ في المائة من المهاجرين الى اربد، و١٧ر٣ في المائة من المهاجرين الى المفرق (الجدول ٩). ويبين الجدول ٩ كذلك أن معظم المهاجرين هم من الذكور، وأن الاناث يتجهن بصورة رئيسية الى محافظتي عمّان والمفرق، ثم الى محافظات الطفيلة واربد ومعان. ويدل عنصر الاناث على أن القصد من الهجرة هو الاستقرار وليس الهجرة المؤقتة، لأن المهاجرين لفترة مؤقتة لا يأخذون معهم الاناث من أفراد أسرهم.

الجدول ٩- عمر وجنس المهاجرين في الفئة العمرية ١٠ سنوات الى ٥٤ سنة

المحافظة	النسبة من مجموع عدد المهاجرين	نسبة الذكور من مجموع المهاجرين
عمّان	٣٤ر٠	٦٩ر٦
الزرقاء	٤١ر٣	٨٠ر٤
اربد	١٨ر٧	٧٧ر٢
المفرق	١٧ر٣	٦٧ر٠
البلقاء	٣٣ر٤	٨١ر٤
الكرك	١٩ر٢	٨٠ر٠
الطفيلة	٢٩ر٨	٧٦ر٠
معان	٢٧ر٣	٧٧ر٥

المصدر: الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، "دراسة الهجرة الداخلية والعائدة والقوى البشرية"، عمّان (١٩٨٩)، ص ٣٥٢.

دال- مجالات عمل المهاجرين الداخليين

نظراً الى انخفاض مستوى المهارات والتعليم بين المهاجرين، يعمل العديد منهم (٤٤ر٧ في المائة) كعمال غير مهرة في مجال الخدمات، وفي البلديات والمطاعم والفنادق وغير ذلك. وتعمل النسبة المتبقية منهم، أي ٥٥ر٦ في المائة، في القطاعات الأخرى حسب التوزيع التالي: ١٥ر٤ في المائة في قطاع التجارة والخدمات، و ١٢ في المائة في قطاع البناء، و٩ر٧ في المائة في قطاع الصناعة، و٤ر٤ في قطاع الزراعة، و ٣ر١ في المائة في القطاع المالي، و٠ر٨ في المائة في قطاع الطاقة، و٠ر٣ في المائة في قطاع التعدين (الجدول ١٠).

ويشير الجدول ١٠ الى أن أغلبية المهاجرين العاملين هم من الذكور. ويبين كذلك أن ٨٣ر٧ في المائة من المهاجرين العاملين في الخدمات الاجتماعية هم من الذكور أيضاً؛ وأن قطاع الخدمات الاجتماعية يوظف كذلك أكبر نسبة من المهاجرين من الاناث. ويوضح الجدول أن العمالة النسائية منخفضة جداً في القطاعات الأخرى باستثناء القطاع المالي. فبإمكان المهاجرات المتعلمات الحصول على فرص جيدة للعمل في البنوك وشركات التأمين.

هاء- أسباب الهجرة

يتضح لدى دراسة أسباب الهجرة أن الهجرة الداخلية ذات طابع مؤقت عموماً. والسبب الرئيسي للهجرة، كما يبين الجدول ١١، هو العودة الى مكان اقامة سابق (٤٤ر٧ في المائة)، ثم الرغبة في الانضمام الى الأسرة (١٨ر٨ في المائة). وهذا يعني أن ٦٣ر٥ في المائة من حالات الهجرة تنطوي على عوامل اجتماعية، ونسبة ٢٥ر٦ في المائة تعود الى أسباب اقتصادية، و١٠ر٩ في المائة تعود الى أسباب أخرى.

الجدول ١٠- قطاعات عمل المهاجرين الداخليين البالغة أعمارهم ١٣ سنة وما فوق، ونسبة الذكور العاملين في كل قطاع

قطاع العمل	نسبة المهاجرين العاملين في هذا القطاع	نسبة المهاجرين الذكور العاملين في هذا القطاع
الخدمات	٤٤ر٧	٨٣ر٧
التجارة والخدمات	١٥ر٤	٩٧ر٨
البناء	١٢ر٠	٩٥ر٥
النقل	٩ر٧	٩٧ر٧
الصناعة	٤ر٤	٩٥ر٨
الزراعة	٣ر١	٩٧ر٣
القطاع المالي	٣ر١	٨٩ر٣
الطاقة	٨ر٠	٩٧ر٧
التعدين	٣ر٠	١٠٠ر٠
غيرها	٦ر٥	--

المصدر: الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، "دراسة الهجرة الداخلية والعائدة والقوى البشرية" عمّان (١٩٨٩)، ص ٣٧٥.

الجدول ١١- الأسباب الرئيسية للهجرة الداخلية

السبب	نسبة المهاجرين
العودة الى مكان اقامة سابق	٤٤ر٧
الانضمام الى الأسرة	١٨ر٨
البحث عن عمل	١٠ر٧
تحسين الدخل	١٠ر٥
الالتحاق بالمدرسة	٦ر٠
تسلم العمل	٤ر٤
توفر الخدمات والبنية التحتية	٩ر٠
أسباب أخرى	٤ر٠

المصدر: الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، "دراسة الهجرة الداخلية والعائدة والقوى البشرية"، عمّان (١٩٨٩)، ص ٣٦٨.

ثالثاً- المعروض الغذائي في الأردن

ألف- عرض الأغذية وانتاجها وتجارتها الخارجية والاكتفاء الذاتي منها

يعاني الأردن من عجز مزمن في اللحوم الحمراء والقمح والبقول والأسماك والزيوت النباتية، وبلغت نسبة اكتفائه الذاتي من هذه السلع خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩١ ما يعادل ٩ر٢٢ في المائة للحوم الحمراء، و٦ر١٢ للقمح، و٣ر٤٩ في المائة للبقول، و ٤٨ر١ في المائة للأسماك، و ١ر٢٨ في المائة للزيوت النباتية (الجدول ١٢). وحقق الأردن الاكتفاء الذاتي من البيض خلال هذه الفترة، كما حقق فائضاً من الفواكه والخضروات. ولا ينتج الأردن الأرز أو السكر.

ومن الممكن تصحيح العجز في لحوم الدواجن ومنتجات الألبان (٣ر١٤ في المائة و٢ر٢١ في المائة على التوالي) باتخاذ التدابير اللازمة لزيادة الانتاج. ولكن لا يمكن تصحيح العجز المزمن في القمح واللحوم الحمراء والزيوت والبقول في ظل الظروف السائدة في سوق الأغذية في الأردن. وخلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩١، بلغ معدل الفجوة الغذائية، أي المبلغ اللازم لتعويض النقص في السلع المذكورة آنفاً، ١٧٢ مليون دينار أردني في السنة(٤).

وقدر مجموع قيمة الفجوة الغذائية في الأردن بمبلغ ٧ر٤٧٥ مليون دولار لعام ١٩٩٢، وقُدِّر نصيب الفرد من الفجوة الغذائية بمبلغ ٦ر١٠٤ دولار(٥). ويعتمد الأردن اعتماداً كاملاً على الأسواق العالمية في الحصول على الأرز والسكر.

الجدول ١٢- هيكل المعروض الغذائي في الأردن خلال الفترة من ١٩٨٥ الى ١٩٩١ (بالأطنان)

الفئة	الانتاج	الواردات	الصادرات	العرض	نسبة الاكتفاء الذاتي
اللحوم الحمراء	٩ ١٠٠	٣٠ ٦٠٠	--	٣٩ ٧٠٠	٩ر٢٢
الدواجن	٤٧ ٦٦٨	٧ ٩٣٧	--	٥٥ ٦٠٥	٧ر٨٥
منتجات الألبان	٧٩ ٧٤٠	٢٠ ٢٣٠	--	٩٩ ٩٧٠	٨ر٧٩
القمح ومنتجاته	٦٤ ٤٩٠	٤٤٧ ٥٢٠	--	٥١٢ ٠١٠	٦ر١٢
البقول	١٣ ٥٥٤	١٠ ٣٨٩	٣ ٥٦٩	٢٧ ٥١١	٣ر٤٩
الفواكه	١٠٦ ٠١٣	٦٦ ٧٧٠	١٠ ٤١٢	٦٨ ١٧١	٥ر١٥٥
البيض	٤١٥	--	--	٤١٥	٠ر١٠٠
الأسماك	٨٠	٥ ٣٠١	--	٥ ٣٨١	٥ر١
الزيوت النباتية	٦ ١٩٦	١٤ ٣٢٧	١ ٥٢٩	٢٢ ٠٥٣	١ر٢٨
الخضروات	٥٣١ ٥٥١	٥٦ ٢٤٥	٢٧٥ ٢٩٤	٣١٢ ٥٠١	١ر١٧٠

المصدر: د. محمد الشحاتيت وآخرون، "نحو موازنة غذائية للحد من الفقر"، (عمّان: الجمعية العلمية الملكية، ١٩٩٢)، ص ٢١-٣٠.

ملاحظة: تشير علامة (--) الى أن الكمية صفر أو قليلة جداً لا تُذكر.

---

(٤) البنك المركزي الأردني، "النشرة الاحصائية الشهرية" أعداد مختلفة.

(٥) البنك المركزي الأردني، "النشرة الاحصائية الشهرية"، أعداد مختلفة. الإسكوا، "الزراعة والتنمية في غربي آسيا"، العدد ١٦، ١٩٩٤ (E/ESCWA/AGREB/XVI)، ص ٢٨.

وتعتبر حكومة الأردن مبدأ الميزة النسبية في انتاج السلع لاستهلاك السوق المحلي والأسواق الأجنبية مبدأً سليماً في ظل حرية التداول الدولي والتكامل الاقتصادي الإقليمي أو دون الإقليمي. ومن الواضح أنه لا يمكن حل مشكلة الأمن الغذائي على المستوى الوطني. ولذلك، يتطلب الأمر التعاون والتنسيق والتكامل فيما بين الأردن والبلدان العربية الأخرى.

باء- الانتاج وسياسة الدعم

انخفض انتاج المحاصيل الحقلية خلال العقد الماضي. وكان السبب الرئيسي لهذا الانخفاض هو ضعف القدرة التنافسية لهذه المحاصيل الحقلية مقارنة مع محاصيل أخرى مثل الخضروات، والتبغ، وأشجار الفواكه، بالاضافة الى استخدام مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية للاسكان ولبناء الهياكل الأساسية. ودفع هذا الوضع الأردن الى البحث عن تدابير خاصة لتشجيع انتاج المحاصيل الحقلية. وكان من بين هذه التدابير تقديم الدعم لأسعار الانتاج المحلي. وبالتالي قامت الحكومة بشراء القمح والشعير والحمص والعدس والذرة الشامية بأسعار مدعومة. وتشير البيانات المتوافرة عن الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٩٠ الى أن الحكومة الأردنية قامت بشراء ما مجموعه ٤٤٤ ٠٠٠ طن من هذه المنتجات بلغ مجموع الدعم المقدم لها ٣٢ مليون دينار. ولجأت الحكومة كذلك الى تقديم الدعم في مجال الأعلاف للحفاظ على قطاع المواشي وتجنب ارتفاع تكاليف الانتاج. وكان الهدف من هذه السياسة هو توفير منتجات الألبان واللحوم للمستهلك بأسعار معقولة. وخلال الفترة من ١٩٨٨ الى ١٩٩٠، بلغت جملة الدعم المقدم الى الأعلاف ٣٩ مليون دينار[٦].

واتخذت الحكومة اجراءات أخرى لحماية المنتجات المحلية، ومنها احتكار استيراد بعض أنواع الفواكه والخضروات.

١- الدعم المقدم الى منتجي القمح

تقدم الحكومة القمح والشعير والحمص والأرز والسكر والعدس الى المستهلكين بأسعار مدعومة منذ عام ١٩٨٠. ولكن الدعم المقدم الى القمح والشعير أكبر من الدعم المقدم الى السلع الأخرى. وتعلن وزارة التموين أسعار شراء القمح والشعير والحمص والعدس من المنتجين كل عام قبل موسم الزراعة في فصل الخريف. وتقوم بعملية الشراء خلال شهري حزيران/يونيو وتموز/يوليو. ويوضح الجدول ١٣ الكميات المشتراة محلياً وأسعارها، والكميات المستوردة وقيمتها، وقيمة الدعم الذي قدمته وزارة التموين خلال الفترة من ١٩٨٨ الى ١٩٩٢. ويستخلص من البيانات الواردة في هذا الجدول أن الكميات المشتراة محلياً خلال الفترة المذكورة بلغت في المتوسط ٥٠ في المائة من الانتاج. وكان السعر المدعوم الذي دفعته الوزارة لمنتجي القمح هو ١٢٠ ديناراً للطن في عام ١٩٨٨ و١٤٧ ديناراً للطن في عام ١٩٩١ و عام ١٩٩٢.

---

(٦) محمد رفيق حمدان، وآخرون، "الأمن الغذائي في الأردن" (عمّان، المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، ١٩٩١)، ص ١٨.

وخلال الفترة من ١٩٨٨ الى ١٩٩٢، بلغ الفارق بين سعر الانتاج المحلي وتكلفة الاستيراد أعلى مستوى له في عام ١٩٨٨ (٦٦ ديناراً للطن) وأدنى مستوى له في عام ١٩٨٩ (١٢ ديناراً للطن). وتجدر الاشارة الى أن ارتفاع أسعار شراء القمح لم يؤد الى ازدياد الانتاج لأن الأمطار هي أهم عامل حاسم في انتاج القمح في الأردن.

٢- الدعم المقدم الى منتجي الشعير

تعلن وزارة التموين كذلك عن أسعار شراء الشعير قبل موسم الزراعة في فصل الخريف. وتتم عملية الشراء عادة في موعد الحصاد في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو. ويبين الجدول ١٤ الانتاج المحلي من الشعير، وارداته، ومشتريات الحكومة منه، والدعم المقدم الى منتجيه. وتشير البيانات الواردة في الجدول الى ما يلي:

(أ) قامت وزارة التموين بشراء حوالي ٤٠ في المائة من الانتاج المحلي من الشعير خلال الفترة من ١٩٨٨ الى ١٩٩٢؛

(ب) كانت أكبر كمية اشترتها الوزارة في عام ١٩٩٢، وأدنى كمية في عام ١٩٨٩؛

(ج) رفعت الحكومة أسعار الشعير في عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٢ الى ١٠٥ دنانير للطن بهدف تشجيع المزارعين على زراعة الشعير عوضاً عن القمح في المناطق القاحلة لأنه المحصول الأنسب لهذه المناطق؛

(د) بلغ مجموع الدعم المقدم الى منتجي الشعير أعلى مستوى له عام ١٩٩٢ (٩٠١ ٠٠٠ دينار)؛ ولكن دفع منتجو الشعير في عام ١٩٩٠ ضريبة بلغت ١٣ ديناراً للطن.

الجدول ١٣- انتاج القمح وارداته ومشتريات الحكومة منه والدعم المقدم الى المزارعين خلال الفترة من ١٩٨٨ الى ١٩٩٢

السنة	الانتاج (بآلاف الأطنان)	المشتريات (بآلاف الأطنان)	سعر الشراء (دينار/طن)	الواردات (بآلاف الأطنان)	تكلفة الاستيراد (دينار/طن)	الدعم (دينار/طن)	مجموع الدعم (بآلاف الدنانير)
١٩٨٨	١٣٧	٥٩	١٢٠	٣٦٠	٥٤	٦٦	٣٨٩٤
١٩٨٩	٨٦	٤٣	١٣٢	٤٠٦	١٢٠	١٢	٥١٢
١٩٩٠	٨٩	٥٢	١٤٢	٤٥٨	١١٩	٢٣	١١٩٦
١٩٩١	٥٨	٣٣	١٤٧	٥١٥	٩٠	٥٧	١٨٨١
١٩٩٢	١٢٣	٦٨	١٤٧	٤٥٢	١١٧	٣٠	٢٠٤٠

المصدر: الأردن، وزارة التموين، ١٩٩٢.

الجدول ١٤- انتاج الشعير وارداته ومشتريات الحكومة منه والدعم المقدم الى المزارعين خلال الفترة من ١٩٨٨ الى ١٩٩٢

السنة	الانتاج (بآلاف الأطنان)	المشتريات (بآلاف الأطنان)	سعر الشراء (دينار/طن)	الواردات (بآلاف الأطنان)	تكلفة الاستيراد (دينار/طن)	الدعم (دينار/طن)	مجموع الدعم (بآلاف الدنانير)
١٩٨٨	٥٠	٢٧	٧٥	١٠١	٦٩	٨	٢١٦
١٩٨٩	٢٩	١	٨٢	٢٠١	٩٣	١١-	١١-
١٩٩٠	٣٦	٧	١٠٠	٢٠٠	١١٣	١٣-	٩١-
١٩٩١	٢٧	٩	١٠٥	٢٩٣	٩٢	١٣	١١٧
١٩٩٢	١٠٣	٥٣	١٠٥	٢٣٠	٨٨	١٧	٩٠١

المصدر: الأردن، وزارة التموين.

٣- دعم الأعلاف

لا تدعم الحكومة من الأعلاف المبيعة الى منتجي المواشي إلا الشعير ونخالة القمح. وتباع نخالة القمح الى المنتجين من خلال المؤسسة التعاونية الأردنية. وتنتج مطاحن وزارة التموين نخالة القمح التي هي من مشتقات عملية طحن القمح. وبقي سعر نخالة القمح مثبتاً عند ٢٠ ديناراً للطن حتى عام ١٩٩٠، وارتفع بعد ذلك الى ٤٢ ديناراً للطن من أجل تغطية تكاليف الطحن. وبالتالي لا تمثل نخالة القمح بسعرها الجديد أية أعباء مالية أو أعباء في الميزانية.

وهناك شكلان من أشكال دعم الشعير، أولهما على مستوى الانتاج، والآخر على مستوى استهلاك الماشية للشعير المستورد والشعير المحلي. ويبين الجدول ١٥ مجموع الدعم المقدم الى الشعير المستورد والشعير المحلي. وبلغ هذا الدعم أعلى مستوى له في عام ١٩٩٠ عندما استوردت الحكومة حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ طن وكان الفارق بين تكلفة استيرادها وسعر بيعها ٠ر٣٨ ديناراً للطن. وتدل الأرقام الواردة بالسالب في الجدول على أن الحكومة حققت بعض الأرباح خلال عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧.

جيم- أهداف دعم الاستهلاك وآلياته

ذكر آنفاً أن وزارة التموين هي المستورد الوحيد للقمح والطحين والأرز والسكر واللحوم الحمراء والدواجن المثلجة والزيوت والعدس والشعير. وفيما يلي الأهداف الرئيسية لهذا التدخل من جانب الحكومة:

(أ) توفير السلع الغذائية الأساسية للمستهلكين بأسعار معقولة وفي كل الأوقات؛
(ب) تغطية النقص في الانتاج المحلي من بعض السلع الغذائية والأعلاف؛
(ج) تحسين مستوى استهلاك السكان للأغذية.

الجدول ١٥- الدعم المقدم الى الأعلاف من الشعير المستورد والشعير المحلي خلال الفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٩٢

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
الواردات (بآلاف الأطنان)	١٤٤	١١٥	١٠١	٢٠١	٢٠٠	٢٩٣	٢٣٠
المشتريات (بآلاف الأطنان)	٢	١٣	٢٧	١	٧	٩	٥٥
تكاليف الاستيراد (دينار/طن)	٤١	٣١	٦٧	٩٣	١٠٣	٩٢	٨٨
تكاليف الشراء (دينار/طن)	٧١	٧٤	٧٥	٨٢	١٠٠	١٠٥	١٠٥
سعر المبيع (دينار/طن)	٥٢	٤٥	٤٢	٦٠	٦٥	٦٥	٦٥
تكاليف الاستيراد مخصوماً منها سعر المبيع	-١١	-١٤	٢٥	٢٣	٣٨	٢٧	١٢
تكاليف الشراء مخصوماً منها سعر المبيع	٢٠	٢٩	٥٠	٢٢	٣٥	٤٠	٤٠
مجموع الدعم (بآلاف الدنانير)	-١٤٨٥	-١٢٤٥	٣٨٧٥	٤٦٤٥	٩٨٤٣	٨٢٧١	٤٨٨٠

المصدر: الأردن، وزارة التموين، ١٩٨٦-١٩٩٢.

وتعمل وزارة التموين على حفظ توازن السوق في السلع الغذائية الأساسية من خلال سياساتها المتعلقة بالاستيراد والتخزين والتوريد ومن خلال اجراءات التحكم في الأسعار.

وتقوم وزارة التموين، بالتعاون مع وزارة الزراعة، باعداد تقديرات سنوية للانتاج المحلي من الحبوب والبقول. وتقارن هذه التقديرات بالاحتياجات الاستهلاكية للسكان مع مراعاة سعة مرافق التخزين المتوفرة والسياسة الحكومية العامة فيما يتعلق بالدعم.

واستناداً الى هذه البيانات، يجري اعداد برنامج سنوي للاستيراد يضمن توافر الأغذية بانتظام خلال السنة قيد الدراسة. ووفقاً لهذه السياسة، استوردت وزارة التموين في عام ١٩٩٠ مثلاً ٠٠٠ ١١٢ طن من الأرز، و٠٠٠ ١٧٤ طن من السكر، و٠٠٠ ٧٦٠ طن من القمح، و٠٠٠ ١٦ طن من الطحين، و٠٠٠ ٤٤ طن من اللحوم الحمراء، و٢٠٠ ٢٥ طن من الدواجن، و٤٠٠ ٦ طن من الأسماك، و٨٠٠ ٢١ طن من الزيوت النباتية. وبلغ مجموع الواردات ٧ر٤١٧ مليون دينار أردني.

والخبز هو المادة الغذائية التي تلقت أكبر قدر من الدعم في الفترة قيد الدراسة. ففي عام ١٩٩٠، بلغ دعم استهلاك الخبز ١ر٦٧ في المائة من جملة الدعم المقدم.

ويبيِّن الجدول ١٦ الدعم المقدم لاستهلاك القمح المستورد، والمنتج محلياً، ومجموع هذا الدعم. ويستخلص منه ما يلي:

(أ) أن سعر بيع القمح الى المطاحن كان مثبتاً عند ٣٧ ديناراً للطن خلال الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٤، و ٣١ ديناراً للطن خلال الفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٨٨، و٣٥ ديناراً للطن خلال الفترة من ١٩٨٩ الى ١٩٩٢؛

(ب) أن الدعم المقدم الى القمح المستورد خلال الفترة من ١٩٨٩ الى ١٩٩٢ تجاوز ضعف ما كان عليه بسبب الزيادة الحادة في اسعار القمح المستورد. وبلغ في المتوسط ٧٤ ديناراً للطن مقابل ٣١ ديناراً للطن خلال الفترة من ١٩٨٥ الى ١٩٨٩.

وتجدر الاشارة كذلك الى أن وزارة التموين قامت بتوسيع نطاق عملياتها بحيث شملت طحن القمح. وقامت بإنشاء أكبر مصنع لطحن القمح في الأردن بلغت طاقته الانتاجية ٤٠٠ طن من الدقيق في اليوم، وأنشأت عدة مخابز بلغ مجموع طاقتها ٢ طن من الخبز في الساعة(٧).

وبما أن الأردن لا ينتج السكر، فهو يعتمد كلياً على الواردات لتلبية احتياجاته. وتراوحت الكميات المستوردة سنوياً بين ٣٠٠ ٤٠ طن في عام ١٩٨٥ و ٣٠٠ ١٨٧ طن في عام ١٩٩٠ خلال أزمة الخليج (الجدول ١٧). وتذبذبت تكاليف الاستيراد خلال هذه الفترة، وكان أدنى مستوى لها ٧٨ ديناراً للطن في عام ١٩٨٦، وأعلى مستوى ٢٩٩ ديناراً للطن في عام ١٩٩٠. وخلال الفترة من ١٩٨٣ الى ١٩٨٨، كانت الحكومة تفرض الضرائب على استهلاك السكر، ولكنها قامت بدعم اسعاره في السنوات ١٩٨١، و ١٩٨٢، و ١٩٨٩، و ١٩٩٠.

وكما في حالة السكر، يستورد الأردن كل ما يستهلكه من الأرز. ويبيِّن الجدول ١٨ أن أكبر كمية مستوردة من الأرز كانت ٠٠٠ ١٢١ طن وذلك في عام ١٩٩٠ خلال أزمة الخليج، وأدنى كمية كانت ٠٠٠ ٣٦ طن وذلك في عام ١٩٨٣. وفي السنوات ١٩٨١، و١٩٨٣، و١٩٨٤، و١٩٨٦، و١٩٨٧ كانت أسعار بيع الأرز بالجملة أعلى من أسعار استيراده (أي أن الحكومة كانت تفرض ضرائب على أسعار الأرز). ولكن في السنوات ١٩٨٢، و١٩٨٥، و١٩٨٨ ، و١٩٨٩، و ١٩٩٠، كانت أسعار بيع الأرز بالجملة أدنى من أسعار استيراده (أي أن الحكومة كانت تدعم أسعار الأرز).

ومنذ عام ١٩٩٠، كان يباع كل من السكر والأرز والحليب المجفف للمستهلكين بسعرين مختلفين، السعر المدعوم، وسعر السوق. وكان يحق لكل فرد أن يشتري كل ثلاثة أشهر ٦ كيلوغرامات من السكر، و٦ كليوغرامات من الأرز، وكيلوغرام واحد من الحليب المجفف بالأسعار المدعومة. واعتباراً من شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، لم يعد ينتفع من برنامج الدعم غير الأسر التي يقل دخلها الشهري عن ٥٠٠ دينار. وعلى الأسر التي يتجاوز دخلها الشهري ٥٠٠ دينار تشتري هذه المواد الغذائية بأسعار السوق.

ومن النتائج المباشرة لزيادة الدخل ودعم استهلاك الأغذية والهجرة الريفية، التي أدت الى بعض التغيرات في أنماط الاستهلاك، أن استهلاك الفرد اليومي من السعرات الحرارية والعناصر الغذائية ازداد من حوالي ٢٢٠٠ سعر حراري، و٦٧ غراماً من البروتينات، و٦٢ غراماً من الدهون، و٣٤٣ غراماً من الكربوهيدرات في عام ١٩٧٤ الى حوالي ٢٧٧٠ سعر حراري، و٨٢ غراماً من البروتينات، و٧٩ غراماً من الدهون، و٤٣٦ غراماً من الكربوهيدرات في عام ١٩٨٧. ثم انخفض الى ٢٦٩٩، و٧٦ غراماً من البروتينات و٦٥ غراماً من الدهون، و٤٥٥ غراماً من الكربوهيدرات في عام ١٩٩٢(٨).

---

(٧) محمد رفيق حمدان وآخرون، "الأمن الغذائي في الأردن" (عمّان: المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، ١٩٩١)، ص ٢٤.

(٨) حمدان وآخرون، المرجع السابق، ص ٢٦؛ الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، "دراسة نفقات ودخل الأسرة في ١٩٨٦-١٩٨٧ و ١٩٩٢.

دال- سياسة تخزين الأغذية وتوزيعها

ضماناً للحفاظ على احتياطي استراتيجي من المواد الغذائية الأساسية، أقامت وزارة التموين ثلاثة مراكز رئيسية للتخزين في جنوب المملكة ووسطها وشمالها، تبلغ سعتها الكلية ٠٠٠ ٣٧٤ طن، بالاضافة الى ٣٩ مخزناً ثانوياً تبلغ سعتها الكلية ٠٠٠ ٢١٥ طن. واقامت الوزارة كذلك مخازن مبردة للحوم والأسماك والخضروات تبلغ سعتها الكلية ٠٠٠ ١١ طن.

الجدول ١٦- الدعم المقدم لاستهلاك القمح

السنة	الكميات المباعة للمطاحن		سعر الشراء		سعر المبيع	الدعم المقدم للوحدة الواحدة		مجموع الدعم		
	قمح محلي (بآلاف الاطنان)	مستورد (بآلاف الاطنان)	محلي (دينار/طن)	مستورد (دينار/طن)	(دينار/طن)	محلي (دينار/طن)	مستورد (دينار/طن)	محلي (بآلاف الدنانير)	مستورد (بآلاف الدنانير)	المجموع (بآلاف الدنانير)
١٩٨١	٢٠	٣٤٨	١٠٤	٥٩	٣٧	٦٧	٢٢	١٣٤٠	٧٦٥٦	٨٩٩٦
١٩٨٢	٣	٢٠٩	١٠٩	٩٩	٣٧	٧٢	٦٢	٢١٦	١٢٩٥٨	١٣١٧٤
١٩٨٣	٣٥	٣١٩	١٠٩	١٠٧	٣٧	٧٢	٧٠	٢٥٢٠	٢٢٣٣٠	٢٤٨٥٠
١٩٨٤	١	٤٥١	١٢٠	٩٢	٣٧	٨٣	٥٥	٨٣	٢٤٨٠٥	٢٤٨٨٨
١٩٨٥	٣٧	٣٧٧	١٢٠	٨٠	٣٤	٨٦	٤٦	٣١٨٢	١٧٣٤٢	٢٠٥٢٤
١٩٨٦	١٧	٢٧١	١٢٠	٦٣	٣١	٨٩	٣٢	١٥١٣	٨٦٧٢	١٠١٨٥
١٩٨٧	٦٤	٥٤٢	١٢٠	٥٦	٣١	٨٩	٢٥	٥٦٩٦	١٣٥٥٠	١٩٢٤٦
١٩٨٨	٥٩	٣٦٠	١٢٠	٥٤	٣١	٨٩	٢٣	٥٢٥١	٨٢٨٠	١٣٥٣١
١٩٨٩	٤٣	٤٠٦	١٣٢	١٢٠	٣٥	٩٧	٨٥	٤١٧١	٣٤٥١٠	٣٨٦٨١
١٩٩٠	٥٥	٤٥٨	١٤٢	١١٩	٣٥	١٠٧	٨٤	٥٨٨٥	٣٨٤٧٢	٤٤٣٥٧
١٩٩١	٣٦	٥١٥	١٤٧	٩٠	٣٥	١١٢	٥٥	٤٠٣٢	٢٨٣٢٥	٣٢٣٥٧
١٩٩٢	٦٠	٤٥٢	١٤٧	١١٧	٣٥	١١٢	٨٢	٦٧٢٠	٣٧٠٦٤	٤٣٧٨٤

المصدر: الأردن، وزارة التموين، ١٩٩٢.

الجدول ١٧- الدعم المقدم لاستهلاك السكر

السنة	الواردات (بآلاف الاطنان)	تكلفة الواردات (دينار/طن)	سعر الجملة (دينار/طن)	سعر الوحدة (دينار/طن)	مجموع الدعم (بآلاف الدنانير)
١٩٨١	٩١	٢٦٤	١٩٨	٦٦	٥ ٩٩٣
١٩٨٢	٩١	٢١٩	١٩٨	٢١	١ ٩٠٧
١٩٨٣	٦١	١١٤	١٦٨	٥٤-	٣ ٢٩٩-
١٩٨٤	٤٥	١٢٢	١٦٨	٤٦-	٢ ٠٧٠-
١٩٨٥	٤٠	٩٨	١٤٨	٥٠-	٢ ٠١٥-
١٩٨٦	١٢٣	٧٨	١٤٨	٧٠-	٨ ٥٨٢-
١٩٨٧	١٢٨	٨١	١٢٨	٤٧-	٦ ٠٢٥-
١٩٨٨	٧٦	١١٦	١٢٨	١٢-	٩١٦-
١٩٨٩	٨٧	١٤٧	١٢٨	١٩	١ ٦٤٩
١٩٩٠	١٨٧	٢٩٩	١٣٠	١٦٩	٣١ ٦٥٤

المصدر: الأردن، وزارة التموين، ١٩٩٠.

الجدول ١٨- الدعم المقدم لاستهلاك الأرز

السنة	الواردات (بآلاف الاطنان)	تكلفة الواردات (دينار/طن)	سعر الجملة (دينار/طن)	سعر الوحدة (دينار/طن)	مجموع الدعم (بآلاف الدنانير)
١٩٨١	٣٧	١٥٦	١٧٠	-١٤	-٥١٧
١٩٨٢	٤٦	١٩٠	١٧٠	٢٠	٩١٨
١٩٨٣	٣٦	١٤٧	١٦٥	-١٨	-٦٥٠
١٩٨٤	٥٥	١٥٧	١٦٥	-٨	-٤٤٢
١٩٨٥	٥١	١٥١	١٤٥	٦	٣٠٦
١٩٨٦	٧٢	١٤٤	١٤٥	-١	-٧٢
١٩٨٧	٧٢	١٠٩	١٢٥	-١٦	-١ ١٩٤
١٩٨٨	٧٧	١٤٦	١٢٥	٢١	١ ٦١١
١٩٨٩	٣٩	٢١١	١٢٥	٨٦	٣ ٣٧١
١٩٩٠	١٢١	٢٤٢	١٣٠	١١٢	١٣ ٤٩٦

المصدر: الأردن، وزارة التموين، ١٩٩٠.

واتبعت الوزارة أسلوبين في توزيع السلع الغذائية، فكانت توزع اللحوم المبردة والمثلجة، والدواجن المثلجة، والخبز من مراكز التوزيع التابعة للوزارة، أما الأرز والسكر والعدس والحمص فكانت توزع على تجار الجملة وتجار التجزئة الذين يبيعون هذه السلع الى المستهلكين. ومنذ شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، ونتيجة لأزمة الخليج، لا توزع الوزارة غير الأرز والسكر والحليب المجفف بأسعار مدعومة على المواطنين الأردنيين، بواسطة كوبونات. وأهداف هذه السياسة هي: ضمان وصول الدعم لكل مستحقيه من المواطنين الأردنيين؛ والحد من الشراء لغرض الاكتناز؛ والحد من تهريب السلع المدعومة الى البلدان المجاورة؛ ومنع مصانع الأغذية من القطاع الخاص من استخدام السلع المدعومة؛ وتخفيض مخصصات الدعم في ميزانية الحكومة.

هاء- آلية تسعير الأغذية

يختلف النظام المستخدم لتسعير السلع الغذائية باختلاف السلعة. وتحدد أسعار التجزئة للفواكه والخضروات لجان قائمة في أسواق الجملة في المدن الكبيرة من البلد. وتتألف هذه اللجان من ممثلين لوزارة التموين، ووزارة الزراعة، ومؤسسة التسويق الزراعي، والبلدية. وتحدد أسعار التجزئة اليومية بناء على أكثر أسعار الجملة انتشاراً في السوق في ذلك اليوم. وتؤخذ في الاعتبار عوامل من قبيل تكاليف النقل ومدى سرعة فساد المحصول بالاضافة الى عوامل أخرى.

وتحدد أسعار لحوم الدواجن، والبيض، ورُب الطماطم، والحليب الطازج، ومنتجات الدقيق، والزيوت والدهون، والمشروبات بناء على تكاليف الانتاج، بينما تحدد أسعار السلع المستوردة بناء على تكاليف الاستيراد.

وقد أدى تدخل الحكومة في آلية السوق الى استقرار أسعار المواد الغذائية الأساسية، في حين تعرضت أسعار السلع المسعرة بحرية لتذبذبات كبيرة وزيادات لا مبرر لها.

وخلال الفترة من ١٩٨٨ الى ١٩٩٠، حدثت زيادة كبيرة في أسعار كل السلع. وارتفعت أسعار السلع المسعرة رسميا مثل الحبوب والبقول بنسبة ٥ر٤٨ في المائة، واللحوم ٣ر٤٠ في المائة، ومنتجات الحليب بنسبة ٣ر٦٥ في المائة، والبيض ٣ر٦٥ في المائة. أما السلع المتروكة للتسعير الحر مثل الألبسة فقد ارتفعت أسعارها بنسبة ١ر٦٢ في المائة، والورق بنسبة ٧ر١٠٢ في المائة، والخشب بنسبة ٨ر١١٨ في المائة، ومواد البناء بنسبة ١٠٩ في المائة، والأثاث بنسبة ٣ر١١٤ في المائة، والنقل بنسبة ٢ر١٠٧ في المائة[٩].

(٩) حمدان وآخرون، المرجع السابق، ص ٢٦.

رابعاً - استهلاك الأغذية في الأردن

أجرت دائرة الاحصاءات العامة في الاردن ثلاث دراسات عن استهلاك الاغذية، الأولى في عام ١٩٨٠، والثانية خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧، والثالثة في عام ١٩٩٢.

ألف- أنماط استهلاك الأغذية خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ وفي عام ١٩٩٢

يبيِّن الجدول ١٩ أن نمط استهلاك الأغذية خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ كان يتألف من ٨٢ غراماً من البروتينات، و ٧٩ غراماً من الدهون، و٤٣٦ غراماً من الكربوهيدرات، و ٢ ٧٧٠ سعراً حرارياً للفرد الواحد في اليوم. وفي عام ١٩٩٢، كان نمط استهلاك الفرد يتألف من ٧٦ غراماً من البروتينات، و٦٥ غراماً من الدهون، و٤٥٥ غراماً من الكربوهيدارت، و٦٩٩ ٢ سعراً حرارياً[١٠].

وكانت القيمة الغذائية لمنتجات القمح تغطي حوالي ٤٩ في المائة من استهلاك الطاقة، و ٤٠ في المائة من استهلاك البروتينات و٥٤ في المائة من الكربوهيدرات، و٧٤ في المائة من الفسفور، و٥٢ في المائة من الحديد، و٤٣ من فيتامين ب ١، و٤٨ في المائة من النياسين. بينما كانت المنتجات الحيوانية تغطي ١٣ر٢ في المائة من استهلاك الفرد للطاقة، و٤٣ر٩ في المائة من البروتينات و٢٨ في المائة من الدهون، و٣٨ في المائة من فيتامين أ، و٢٩ في المائة من النياسين.

ولا يوجد اختلاف كبير فيما بين المحافظات في استهلاك عناصر التغذية. ولكن كان استهلاك البروتينات والطاقة في محافظات البلقاء والكرك ومعان أعلى بقليل من المحافظات الأخرى نتيجة لارتفاع استهلاك الخبز فيها.

الجدول ١٩- استهلاك الفرد للأغذية حسب المحافظات خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧
(كيلوغرام/سنة)

الفئة الغذائية	عمّان	اربد	البلقاء	الكرك	معان	الزرقاء	الأردن
الأرز	١٨	١٥	١٨	١٩	١٥	٢١	١٨
السكر	٤٨	٥٣	٤٦	٧٠	٣٢	٤٧	٤٩
الخبز	١٣٢	١٥٧	١٢٨	٢١٦	١٨٣	١٣٩	١٥٩
اللحوم الحمراء	٢٧	١٤	١٥	١٣	١٢	٢١	١٧
الدواجن	٣٢	٣٦	٣٤	٤٤	٣١	٣٣	٣٥
الأسماك	٣	٢	٢	١	٢	٤	٢
منتجات الألبان	٦١	١٢٠	٥٣	١٩	٣٨	٥٣	٥٧
الزيوت والدهون	٢٠	١٨	١٣	١٧	٩	٢٠	١٦
البيض (بالعدد)	١٦٤	١١٠	١٣٠	٨٦	١٠١	١ ٨٨١	١٢٩
الفواكة	٨٦	٦٧	٧٦	٤٨	٤٩	٨٦	٦٩
الخضروات	١ ١٥٨	١١٢	١٢٤	٨٥	٨٨	١٢٢	١٠٨
البقول	٦	٩	٧	٨	٨	٧	٨

المصدر: الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، "دراسة نفقات ودخل الأسرة"، ١٩٨٦-١٩٨٧.

(١٠) الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، "دراسة نفقات ودخل الاسرة" ١٩٨٦-١٩٨٧ و ١٩٩٢.

وانخفض استهلاك الفرد اليومي من معظم المواد الغذائية في عام ١٩٩٢ مقارنة باستهلاكه في عام ١٩٨٧. ويبيِّن الجدول ٢١ حدوث انخفاض في استهلاك كل الفئات الغذائية باستثناء منتجات الحبوب ومنتجات الألبان.

الجدول ٢٠- متوسط استهلاك الفرد للأغذية حسب المحافظات في عام ١٩٩٢ (كيلوغرام/سنة)

الفئة الغذائية	عمّان	اربد	الزرقاء	البلقاء	المفرق	الكرك	معان	الطفيلة	الأردن
الأرز	٣٨	٣٩	٢٧	٣٧	٤٥	٥٠	٤٠	٣٠	٢٠
السكر	٣٦	٤١	٢٨	٤٧	٦١	٦٠	٤٩	٤٤	٣٣
الخبز	١٤٦	١٧٥	١٣٧	٢٠٢	١ ١٤٧	٢٢٦	١٧٧	١٢٩	١٧٤
اللحوم الحمراء	٢٩	١٤	١٥	١١	٦	٩	١١	٩	٩
الدواجن	٢٩	٣٢	٣٧	٢٥	٢٦	٣٢	٣١	٤٢	٢٦
الأسماك	٨	٩	٥	٤	٦	٨	١٥	١٠	٦
منتجات الألبان	٣٠	٥٠	٢١	٢٣	١٨	٢٦	٢٧	٢٣	٢٧
الزيوت والدهون	١٦	٢١	١٢	١٢	١٠	١٣	١٦	١٣	١٤
البيض (بالعدد)	١٩٠	١٨٣	١٥٥	١٣٤	٨٢	١٧٣	١٢٨	١٢٨	١٦٥
الفواكة	٦٧	٧٣	٥٩	٣٩	٣٨	٣٥	٥٠	٤٤	٤٦
الخضروات	١١٩	١٣٥	١٢٤	٨٧	١٠٦	٧٧	٩٥	١١٨	١٠٨
البقول	٥	٨	٤	٤	٤	٧	٩	٥	٦

المصدر: الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، "دراسة نفقات ودخل الأسرة"، ١٩٩٢.

وكما يتضح من الجدول ٢١، ازداد متوسط استهلاك الفرد السنوي من الحبوب ومنتجات الألبان في عام ١٩٩٢ عما كان عليه في عام ١٩٨٧ بنسبة ٦ر١٥ في المائة و٥ر٥٠ في المائة على التوالي. بينما انخفض استهلاك الفرد من سائر الفئات الغذائية في هذه الفترة، فقد انخفض استهلاك اللحوم الحمراء بنسبة ٨ر٣٥ في المائة، واستهلاك لحوم الدواجن بنسبة ٢٤ في المائة، والأسماك بنسبة ١٥ في المائة، والزيوت والدهون بنسبة ٥ر٢٤ في المائة، والفواكه بنسبة ٤١ في المائة، والخضروات بنسبة ٩ر٦ في المائة، والبقول بنسبة ١٦ في المائة، والسكر بنسبة ١٨ في المائة.

وتطبيق نظام الحصص في توزيع الاغذية في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ باستخدام الكوبونات، وإدخال نظام التسعير الثنائي (سعر مدعوم وسعر السوق)، وارتفاع أسعار معظم المواد الغذائية، بالاضافة الى ركود الاقتصاد الاردني بسبب أزمة الخليج، أدت كلها الى انخفاض استهلاك معظم المواد الغذائية باستثناء منتجات القمح والألبان. والواقع أن ارتفاع اسعار المواد الغذائية كان له أثر متعلق بالدخل، إذ أدى الى انخفاض استهلاك معظم المواد الغذائية، وأثر تعويضي، اذ أدى الى ارتفاع استهلاك بعض السلع مثل الخبز ومنتجات الألبان للتعويض عن السلع المكلفه مثل اللحوم الحمراء والدواجن.

باء- أنماط استهلاك الاغذية في المناطق الحضرية والمناطق الريفية في عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٢

يبيِّن الجدول ٢٢ الاستهلاك السنوي للفرد من مختلف فئات الاغذية في عامي ١٩٨٧ و١٩٩٢.

ففي عام ١٩٨٧، استهلك سكان الريف كميات أكبر من الحبوب ولحوم الدواجن والخضروات والسكر مما استهلك سكان المناطق الحضرية. بينما استهلك سكان الحضر كميات أكبر من اللحوم الحمراء والأسماك والزيوت والدهون والبقول. مما يدل على اختلاف مستوى الدخل بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. فقد زاد استهلاك سكان الريف من الخبز والسكر كمصدر رئيسي للطاقة، كما استهلكوا لحوم الدواجن كبديل عن اللحوم الحمراء المكلفة.

الجدول ٢١- الاختلاف في انماط استهلاك الاغذية خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩٢ في الأردن (غرام/يوم/فرد)

المواد الغذائية	١٩٨٣-١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٩٢	نسبة التغير ١٩٨٧-١٩٩٢
الحبوب	٤٩٣	٤٦١	٥٣٣	١٥ر٦
البقول	٢١	١٩	١٦	-١٥ر٨
الخضروات	٢١١	٣١٨	٢٩٦	-٦ر٩
الفواكه	٢٠٦	٢١٢	١٢٥	-٤١
اللحوم	١٠١	١٤٨	٩٥	-٣٥ر٨
الاسماك	٧	٢٠	١٧	-١٥
البيض	١٨	٢٦	٢٤	-٧ر٧
منتجات الحليب	٢٢٢	١٠٥	١٥٨	٥٠ر٥
الزيوت والدهون	٥٨	٤٩	٣٧	-٢٤ر٥
السكر		١١٠	٩٠	-١٨ر٢

المصدر: محمد الشحاتيت وآخرون، "نحو موازنة غذائية للحد من الفقر"، (عمّان: الجمعية العلمية الملكية، ١٩٩٢)، ص ٦٧ و٦٩ و ٧١؛ والأردن، دائرة الاحصاءات العامة، "دراسة نفقات ودخل الأسرة" ١٩٨٦-١٩٨٧ و ١٩٩٢.

وفي عام ١٩٩٢، استهلك سكان المناطق الحضرية كميات من الاغذية ذات النوعية العالية، مثل اللحوم والاسماك ومنتجات الألبان والبيض والفواكه، أكبر مما استهلكه منها سكان الريف. بينما استهلك سكان الريف كميات أكبر من الاغذية الأقل كلفة والمولدة للطاقة مثل الحبوب والسكر والزيوت. ونظراً الى ارتفاع تكاليف المعيشة في المناطق الحضرية فإن استهلاك السعرات الحرارية بين سكان الريف المنتمين لفئة معينة من الدخل يفوق ما يستهلكه منها سكان الحضر المنتمين لنفس فئة الدخل.

وتشير الأرقام الواردة في الجدول ٢٢ الى وجود اختلاف واضح في انماط استهلاك الاغذية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. فالمزارعون في العديد من المناطق الريفية يركزون على الجانب الاستهلاكي (أي أنهم ينتجون ما يلزم لاستهلاكهم الخاص). ولما كانت نسبة كبيرة من المنتجين في

الريف ما زالوا يمارسون زراعة الكفاف الى حد ما، وكان مستوى دخلهم أقل من دخل سكان الحضر، فقد وجدوا في هذا الوضع ما يشجعهم على توجيه انتاجهم الزراعي نحو استهلاكهم الخاص، وعلى تربية عدد صغير من حيوانات المزرعة كالماعز والخرفان والأبقار وما الى ذلك من أجل تحسين وضعهم الغذائي.

وفي عام ١٩٩٢، كان استهلاك الطاقة وعناصر التغذية في المناطق الريفية مماثلاً لما هو عليه في المناطق الحضرية الى حد ما. فكان استهلاك سكان الحضر ٣ر٧٩ غرام من البروتينات و٤ر٦٦ غرام من الدهون، و٢ر٤٥٤ غرام من الكربوهيدرات، و٧٤٩ ٢ سعراً حرارياً للفرد في اليوم، كان مصدرها ٤٨١ غراماً من منتجات الحبوب، و١٠٧ غرامات من اللحوم، و١٦ غراماً من الاسماك، و١٥٩ غراماً من منتجات الألبان، و٢٠ غراماً من البيض، و٤٠ غراماً من الزيوت، و١٥٠ غراماً من الفواكه، و٣٠٠ غرام من الخضروات، و١٣ غراماً من البقول، و١٠٢ غراماً من السكر (الجدول ٢٤). بينما بلغ استهلاك الفرد في المناطق الريفية ٥ر٧٢ غراماً من البروتينيات، و ٤ر٦٤ غرام من الدهون، و ٤٥٣ غراماً من الكربوهيدرات، و٦٥٠ ٢ سعراً حرارياً. واستهلك سكان الريف كميات من الخبز والأسماك (السردين وغيره من الأسماك المصنعة) والبقول أكبر مما استهلكه سكان الحضر. ولكن استهلاك سكان الريف من اللحوم والزيوت والبيض والفواكه والسكر كان أقل من استهلاك سكان المناطق الحضرية.

الجدول ٢٢- نمط استهلاك الاغذية لدى افراد الأسر التي يتراوح دخلها السنوي بين ٢٠٠ ١ دينار و ٧٩٩ ١ ديناراً في المناطق الريفية والمناطق الحضرية في عامي ١٩٨٧ و١٩٩٢ (كيلوغرام/فرد/سنة)

الفئة الغذائية	١٩٨٧		١٩٩٢	
	المناطق الحضرية	المناطق الريفية	المناطق الحضرية	المناطق الريفية
حبوب	١٧٧	٢٤٤	١٩٥	٢٢١
لحوم حمراء	١٤	١٢	١٠	٧
دواجن	٢٨	٣٦	٢٤	٢٩
أسماك	٣	٣	٣	٢
منتجات الألبان	٤٧	٤٦	٥٣	٥٠
بيض	٧	٨	٩	٨
زيوت ودهون	٢٣	٢٢	١٣	١٦
فواكه	٦٢	٦١	٤٨	٤١
خضروات	١١٠	١١٦	١٠٥	١١٥
بقول	١١	٩	٥	٨
سكر	٤٥	٥٨	٣٤	٥٤

المصدر: الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، "دراسة نفقات ودخل الأسرة" ١٩٨٦-١٩٨٧ و ١٩٩٢.

جيم- ميزانية الأغنية في الأردن

يعاني الأمن الغذائي في الأردن من نقص كبير في الكميات المتوفرة محلياً من القمح واللحوم الحمراء. ويبيّن الجدول ٢٥ أن نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح هي ١٢٫٨ في المائة فقط ومن اللحوم الحمراء ٢٦٫٧ في المائة فقط. ويدل هذا الوضع على اعتماد الأردن على الأسواق الدولية في الحصول على هاتين المادتين الغذائيتين الأساسيتين. ولكن الأردن يتمتع بدرجة مُرضية من الاكتفاء الذاتي من لحوم الدواجن، كما يتمتع بفائضٍ من بيض المائدة والفواكه والخضروات. ولا ينتج الأردن الأرز أو السكر.

وفي عام ١٩٨٧، بلغ استهلاك الفرد في الأسر ذات الدخل المتوسط (من ٨٠٠ ٤ دينار الى ٣٩٩ ٥ ديناراً للأسرة في السنة) حوالي ٦٩٠ ٢ سعراً حرارياً في اليوم في المناطق الحضرية و٢ ٧١٧ سعراً حرارياً في اليوم في المناطق الريفية كما هو مبين في الجدول ٢٦. وكان استهلاك العناصر الغذائية في المناطق الريفية مماثلاً لاستهلاكها في المناطق الحضرية. وفي فئة الدخل الواحدة استهلك سكان المناطق الريفية كميات من الطاقة والعناصر الغذائية أقل مما استهلكه منها سكان الحضر في عام ١٩٩٢. فقد بلغ استهلاك الفرد من الطاقة في المناطق الحضرية ٦٧٥ ٢ سعراً حرارياً مقابل ٦٢٥ ٢ سعراً حرارياً في المناطق الريفية.

وفي عام ١٩٨٧، استهلك السكان من فئة الدخل السنوي الذي يقل عن ٦٠٠ دينار للأسرة حوالي ١٩٣ ٢ سعراً حرارياً في المناطق الحضرية و ٢٢٣ ٢ سعراً حرارياً في المناطق الريفية. وفي عام ١٩٩٢، بلغ استهلاكهم ٠٨٠ ٢ سعراً حرارياً في المناطق الحضرية و ٠٥٠ ٢ سعراً حرارياً في المناطق الريفية. واستهلك سكان الريف كميات اكبر من الكربوهيدرات لا سيما الخبز (الجدول ٢٧).

الجدول ٢٣- استهلاك الفرد السنوي من الأغنية في الأردن وفي المناطق الحضرية وفي المناطق الريفية خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧
(بالكيلوغرام)

الفئة الغذائية	المناطق الحضرية	المناطق الريفية	الأردن	الفرق بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية كنسبة مئوية
منتجات الحبوب	١٤٥	١٥٥	١٥٠	٦٫٩
الأرز	١٦	٢٠	١٨	٢٥
اللحوم الحمراء	٢٠	١٤	١٨	-٢٩
الدواجن	٣١	٣٩	٣٣	٢٥
الأسماك	٧	٨	٧	٢٠
منتجات الألبان	٣٦	٤٠	٣٨	١١
البيض	١٠	٨	٩	-٢٢
الزيوت	٢٠	١٦	١٨	-٢٠
الفواكه	٨٢	٦٧	٧٧	-٢٠
الخضروات	١١٤	١١٨	١١٦	٤
البقول	٧	٨	٧	١٨
السكر والحلويات	٤٨	٦٤	٥٦	٣٣
الشاي والبن والكاكاو	٤	٥	٤	٢٣
المشروبات	١٠	٦	٩	-٣٦
مواد أخرى	٩	٦	٧	-٣٥

المصدر: الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، "دراسة نفقات ودخل الأسرة"، ١٩٨٦-١٩٨٧.

الجدول ٢٤- نمط استهلاك الأغذية في المناطق الحضرية والمناطق الريفية في عام ١٩٩٢ (غرام/فرد/يوم)

	المناطق الحضرية					المناطق الريفية				
الفئة الغذائية	الكمية	البروتينات	الدهون	الكربوهيدرات	الطاقة (بالسعرات)	الكمية (بالسعرات)	البروتينات	الدهون	الكربوهيدرات	الطاقة (بالسعرات)
الخبز	١٤٠	٣٧	٤	٢٥٣	١١٩٦	٤١٠	٣٩	٤ر١	٢٥٩	١١٩٢
الأرز	٨٠	٥ر٦	٥ر٠	٦ر٣	٢٧٩	٧٠	٤ر٩	٧ر٠	٥٨	٢٥٢
اللحوم الحمراء	٢٨	٤ر٥	٣ر٧	--	٥١	٢٢	٣ر٥	٢ر٩	--	٤٠
لحوم الدواجن	٧٩	١٣ر٤	٦	--	١١٨	٦١	٩ر٨	٣ر٠١	--	١٣١
الأسماك	١٦	٣ر٠	١ر٣	--	٢٤	١٨	٣ر٤	١ر٤	--	٢٥
منتجات الألبان	٩١٥	٥ر٦	٤ر٨	٩	١٠٩	١٥٧	٥ر٥	٤ر٧	٨ر٦	٩٨
البيض	٢٠	٢ر٦	٢ر٣	٠ر٢	٣٢	١٤	١ر٨	١ر٦	٠ر١	٢٢
الزيوت والدهون	٤٠	--	٤٠	--	٣٦٠	٣٤	--	٣٤	--	٣٠٦
الفواكه	١٥٠	١ر٤	١ر٥	١٥	٧٩	١٠٠	١ر٠	١ر٠	١٣ر٠	٦٥
الخضروات	٣٠٠	٣ر٣	٢ر١	١٢	٨٠	٢٩٢	٣ر٢	٣ر٢	١٤	٩٩
البقول	١٣	٢ر٩	٠ر٢	--	١٣	١٨	٤	٥ر٠	١٠ر٣	٦٠
السكر	١٠٢	--	--	١٠٢	٤٠٨	٩٠	--	--	٩٠	٣٦٠
المجموع		٧٩ر٣	٦٦ر٤	٤٥٤ر٢	٢٧٤٩		٧٢ر٥	٦٤ر٤	٤٥٣	٢٦٥٠

المصدر: الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، "دراسة نفقات ودخل الأسرة" ١٩٩٢.
ملاحظة: تشير علامة (--) الى أن القيمة صفر.

الجدول ٢٥- متوسط الميزانية الغذائية في الأردن لفئات مختارة من الأغذية ونسبة الاكتفاء الذاتي خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩١

الفئة الغذائية	الانتاج (بآلاف الأطنان)	الصادرات (بآلاف الأطنان)	الواردات (بآلاف الأطنان)	مجموع الاستهلاك (بآلاف الأطنان)	الاستهلاك (غرام/فرد/يوم)	الاكتفاء الذاتي (بالنسبة المئوية)
منتجات الحبوب	٦٧	--	٤٥٤	٥٢١	٤٩٦	١٢ر٨
اللحوم الحمراء	١٠	--	٢٧	٢٧	٣٥	٢٦ر٧
الدواجن	٤٨	--	٧	٥٤	٥٢	٨٧ر٦
البيض (بالملايين)	٤١٥	٦٠	--	٣٥٤	١٩	١١٧ر٠
منتجات الألبان[أ]	٦٨	--	٧٠	١٣٨	١٢٩	٤٩ر٣
الأسماك (بالأطنان)	٣٠٨	--	٤٦٥٨	٤٩٦٦	٤ر٧	٦ر٢
الفواكه	٢٥٧	١٠٤	٣٢	١٨٦	١٧٧	١٣٨ر٠
الخضروات	٩٠٢	٣٣٩	٤١	٦٠٤	٥٧٥	١٤٩ر٠
الزيوت والدهون[ب]	٢١	--	١٣	٣٤	٣٣ر٩	٦٢ر٠

المصدر: محمد رفيق حمدان وآخرون، "الأمن الغذائي في الأردن" (عمّان، المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، ١٩٩١)، ص ٩.

(أ) مكافىء الحليب الطازج؛
(ب) ١٩٨٢ و١٩٨٩.

الجدول ٢٦- استهلاك الفرد اليومي من عناصر التغذية والطاقة في المناطق الحضرية والمناطق الريفية لدى فئات الدخل المتوسط التي يتراوح دخل الأسرة فيها بين ٨٠٠ ٤ دينار و ٣٩٩ ٥ ديناراً في السنة

عناصر التغذية والطاقة	١٩٨٧		١٩٩٢	
	المناطق الحضرية	المناطق الريفية	المناطق الحضرية	المناطقة الريفية
البروتينات (بالغرامات)	٨٤	٨٠	٧٦	٧١
الدهون (بالغرامات)	٧٨	٧٠	٧١	٦٥
الكربوهيدرات (بالغرامات)	٤١٣	٤٣٥	٤٣٣	٤٣٩
الطاقة (بالسعرات)	٢ ٦٩٠	٢ ٦٩٠	٢ ٦٧٥	٢ ٦٢٥

المصدر: الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، "دراسة نفقات ودخل الأسرة" ١٩٨٦-١٩٨٧ و١٩٩٢.

الجدول ٢٧- استهلاك الفرد اليومي من عناصر التغذية والطاقة في المناطق الحضرية والمناطق الريفية بين فئات الدخل المنخفض التي يقل دخل الأسرة فيها عن ٦٠٠ دينار في السنة

عناصر التغذية والطاقة	١٩٨٧		١٩٩٢	
	المناطق الحضرية	المناطق الريفية	المناطق الحضرية	المناطقة الريفية
البروتينات (بالغرامات)	٦٤ر٣	٦٥ر٧	٨٥ر٢	٥٩ر٣
الدهون (بالغرامات)	٥٧ر٨	٤٩ر٦	٥٠ر٤	٤٠ر٤
الكربوهيدرات (بالغرامات)	٣٦٦	٣٧٦	٣٣٩	٣٤١
الطاقة (بالسعرات)	٢ ١٩٣	٢ ٢٢٣	٢ ٠٨٠	٢ ٠٥٠

المصدر: الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، "دراسة نفقات ودخل الأسرة" ١٩٨٦-١٩٨٧ و١٩٩٢.

دال- العوامل التي تؤثر على أنماط استهلاك الأغذية

تتضمن العوامل الرئيسية التي تؤثر على أنماط استهلاك الأغذية السن، والدخل، والجنس، وحجم الأسرة، والتوزع بين المناطق الحضرية أو المناطق الريفية، والمهنة، والخصائص الجسدية.

وفي حالة الأردن، تتوافر البيانات عن توزيع الدخل، وتوزع السكان بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية وفي مختلف محافظات البلد لعام ١٩٩٢. ويبين الجدول ٢٨ أن سكان الريف يستهلكون كميات من منتجات القمح والزيوت النباتية والخضروات والبقول والسكر أكبر مما يستهلكه سكان الحضر. ولكن استهلاك سكان الريف من اللحوم الحمراء والبيض والفواكه يقل عن استهلاك سكان الحضر.

ويستخلص من المعلومات المتعلقة باستهلاك الطاقة وعناصر التغذية والواردة في الجدول ٢٩ أن استهلاك سكان المناطق الريفية من الطاقة وعناصر التغذية يتجاوز استهلاك المناطق الحضرية من حيث الكربوهيدرات فقط نظراً الى ارتفاع استهلاك الخبز والسكر والدهون في المناطق الريفية.

ولأن ٩١ في المائة من سكان الريف يمتلكون منازلهم التي يعيشون فيها، فإنهم قادرون على انفاق نسبة أكبر من دخلهم على الأغذية مما ينفق سكان المناطق الحضرية. وعلاوة على ذلك، يفترض أن أسعار الأغذية في المناطق الريفية أدنى نسبيا.

الجدول ٢٨- نمط استهلاك الأغذية بين أفراد الأسر التي يتراوح متوسط دخلها السنوي بين ٨٠٠ ٤ دينار و٣٩٩ ٥ ديناراً في المناطق الريفية والمناطق الحضرية في الأردن في عام ١٩٩٢

الفئة الغذائية (غرام/فرد/يوم)	المناطق الحضرية	المناطق الريفية
منتجات القمح	٤١٠	٤٤٠
الأرز	٧٥	٧٣
اللحوم الحمراء	٤٧	٤٤
لحوم الدواجن	٨٢	٧٠
الأسماك	١١	١٣
منتجات الألبان	١٠٠	٩٠
البيض	٣٠	٢٣
الزيوت	٤٨	٥٤
الفواكه	١٧٣	١٦٧
الخضروات	٣٤٧	٣٦٩
البقول	١٧	٢٣
السكر	٩٠	١٠٠

المصدر: الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، "دراسة نفقات ودخل الأسرة"، ١٩٩٢.

الجدول ٢٩- استهلاك الطاقة وعناصر التغذية في المناطق الحضرية والمناطق الريفية في الأردن في عام ١٩٩٢ (غرام/فرد/يوم)

الطاقة/عناصر التغذية	المناطق الحضرية	المناطق الريفية
الطاقة (بالسعرات)	٢ ٧١٢	٢ ٦٨٩
مجموع البروتينات	٨٤	٧٦
البروتينات الحيوانية	٣٢	٢٩
الدهون	٦٨	٦٥
الكربوهيدرات	٤٤١	٤٥٠

المصدر: الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، "دراسة نفقات ودخل الأسرة"، ١٩٩٢.

خامساً- أثر الهجرة الريفية على نمط استهلاك الأغذية

في عام ١٩٨٦، كان ١٣ر٧ من سكان الحضر مهاجرين من الريف. وفي عام ١٩٩٢، بلغ عدد المهاجرين من الريف ٤٠٦ ٧٧٠ نسمة. ويشير الجدول ٣٠ الى أن الهجرة من الريف الى الحضر تنطوي على آثار مباشرة على نمط استهلاك المهاجرين للأغذية. فقد اتضح انخفاض استهلاك كل أنواع الدقيق، بينما ارتفع استهلاك الخبز الى ٥ر ٨١ كيلوغرام للفرد في السنة بسبب تغير العادات الاستهلاكية وتغير الدور الاقتصادي للأسرة. فلم تعد الأسرة تصنع خبزها بنفسها، كما لم تعد تنتج الدقيق كما كانت تفعل في المناطق الريفية. وإنما تحصل الأسرة على هذه المنتجات من السوق مباشرة. ويتضح أن استهلاك منتجات الحبوب مثل المكرونة والبرغل والفريك والقمح المجروش، والبسكويت، والمنتجات الغذائية المثلجة قد ارتفع، مما يدل على تغير نمط استهلاك المهاجرين للأغذية وتحولهم الى الأغذية المصنعة.

وفيما يتعلق باستهلاك اللحوم، ينبغي النظر في هذا التغير ليس من حيث الكميات المستهلكة فحسب، وإنما من حيث نوع اللحوم المستهلكة. وعموماً، ازداد استهلاك اللحوم الحمراء بحوالي ١٤ غراما للفرد في اليوم. ولكن، نظراً الى ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء البلدية الطازجة، ازداد استهلاك مهاجري الريف للحوم عن طريق شراء المزيد من لحم الضأن والعجول الطازج المستورد ولحم العجول المثلج واللحوم المعلبة وكذلك لحوم الدواجن المثلجة.

وازداد كذلك استهلاك المهاجرين للأسماك المثلجة والسردين. والسبب الرئيسي في هذه الزيادة هو انخفاض اسعار هذه المواد وتوافرها بكثرة.

ونظراً الى التغير في دور الأسرة في مجال انتاج وتصنيع الحليب، انخفض استهلاك الفرد السنوي من الحليب الطازج بمعدل ٣ كيلوغرامات، ومنتجات الحليب مثل اليوغورت بمعدل ٧ر ١ كيلوغرام، ولبن المخيض بمعدل كيلوغرام، واللبن الرايب بمعدل ٤ر ٠ كيلوغرام. ولكن ازداد استهلاك منتجات الحليب المجهزة مثل الحليب المعلب، واليوغورت المعلب، واللبنة، والجبنة المغلفة والمعلبة وجبنة الكشكوان كذلك.

ولأن البيض يعتبر وجبة سريعة ورخيصة، فقد ارتفع استهلاك البيض الى ٣٦ بيضة للفرد في السنة.

وانخفض استهلاك زيت الزيتون البلدي بمعدل ١ر ١ كيلوغرام كما انخفض استهلاك السمن البلدي بمعدل ١ كيلوغرام، بينما ارتفع استهلاك زيت الزيتون المستورد بمعدل ٦ر ٠ كيلوغرام، وزيت الذرة بمعدل ٥ر ٠ كيلوغرام، وذلك لانخفاض تكلفة هذه الزيوت المستوردة.

وظل مجموع استهلاك البن ثابتاً وانما تغير نمط استهلاكه. فقد ازداد استهلاك الفرد من البن المطحون بمعدل ٥ر ٠ كيلوغرام، بينما انخفض استهلاك البن الحب بمعدل ٥ر ٠ كيلوغرام.

ويستخلص من هذا كله أن المهاجرين يكتسبون عادات جديدة من حيث استهلاكهم للأغذية. فقد ازداد استهلاكهم للأغذية المجهزة، واللحوم المصنعة والمعلبة، والشوربة (مكعبات المرق)، والحمص، والفول والفلافل بمعدل ٥ر ١ صحن و٥ر ٠ علبة و٣ر ١ قطعة، و ١ر٨ صحن، و٥ر ٠ صحن، و ٥٧ قطعة

على التوالي. وتستهلك هذه المواد الغذائية كذلك في المناطق الريفية، لكنها أصبحت جزءاً رئيسياً من النمط الاستهلاكي الجديد للمهاجرين.

وازداد كذلك استهلاك الجيلي، والمياه المعدنية، والمشروبات الغازية، والآيس كريم. أما التغير في استهلاك الخضروات والبقول والزيوت فلم يكن كبيرا. ولهذا التغير في الاستهلاك أهمية اقتصادية بسبب انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من معظم المواد الغذائية في الأردن. فازدياد الاستهلاك يعني في هذه الحالة بالطبع ازدياد الواردات وتكاليفها.

الجدول ٣٠- التغير في نمط استهلاك المهاجرين من الريف للأغذية خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٢

المواد الغذائية	التغير في استهلاك الفرد		مجموع التغير لجميع المهاجرين	
دقيق أمريكي، زيرو	-١ر٣	كغم	-١ ٢٦١	طن
دقيق أوروبي	-٧ر٢١	كغم	-١٦٦ ٥	طن
دقيق مخلوط	-٨ر٣٦	كغم	-٩٦٩ ١٤	طن
دقيق محلي	-٣ر١٩	كغم	-٨٥٠ ٧	طن
خبز (كغم)	-٥ر٨١	كغم	٩٥٠ ٣٢	طن
بسكويت	٣ر٠	كغم	١٢٢	طن
مكرونة (بعدد الأكياس)	٥ر٠		٨١	طن
القمح المجروش (كغم)	٥ر٠	كغم	٢٠٣	طن
منتجات أغذية الأطفال (بالعدد)	٢ر٠		٣٥٤ ٨١	طن
لحم الضأن الطازج المستورد	٤ر٢	كغم	٧٠٨ ١	طن
لحم العجل الطازج المستورد	٦ر٠	كغم	٢٤٤	طن
لحم العجل المثلج	٧ر٠	كغم	٢٤٨	طن
اللحوم المعلبة (بالعدد)	١ر٠		٦٧٧ ٤٠	طن
لحم الدجاج المثلج	٦ر٠	كغم	٢٤٤	طن
السكر	-٣ر٣	كغم	-٣٤٢ ١	طن
الأرز	-٠ر٢	كغم	-٨١٣	طن
الأسماك المثلجة	١ر١	كغم	٤٤٧	طن
السردين (بالعدد)	٢ر١		١٢٤ ٤٨٨	
الحليب الطازج	-٣	كغم	-٢٢٠ ١	طن
الحليب المعلب (بالعدد)	٢ر٠		٣٥٤ ٨١	طن
اللبن المعلب (بالعدد)	٥ر١		-١٥٥ ٦١٠	
اليوغورت	-٧ر١	كغم	-٦٩٢	طن
لبن المخيض	-١	كغم	-٤٠٧	طن
اللبنة	٧ر٠	كغم	٢٨٥	طن
الجبنة البيضاء	٧ر١	كغم	٦٩٢	طن
الجبنة المغلفة (بالعدد)	٤ر٠		٧٠٠ ١٦٢	
الجبنة المعلبة (بالعدد)	٥ر٠		٣٨٥ ٢٠٣	

الجدول ٣٠- (تابع)

المواد الغذائية	التغير في استهلاك الفرد		مجموع التغير لجميع المهاجرين	
جبنة الكشكوان (بالعدد)	٠ر٢		٨١ ٣٥٤	
اللبن الرايب	٠ر٤	كغم	-١٦٣	طن
البيض (بالعدد)	٣٦		١٤ر٦	مليون
زيت الزيتون البلدي	-١ر١	كغم	٤٤٧	طن
زيت الزيتون المستورد	٠ر٦	كغم	٢٤٤	طن
زيت الذرة (بالعدد)	٠ر٥	كغم	٢٠٣ ٣٨٥	طن
السمن (بالعدد)	-١	كغم	-٤٠٦ ٧٧٠	طن
الشاي	-١ر١	كغم	-٤٤٨	طن
البن (المطحون)	٠ر٥	كغم	٢٠٣	طن
البن (الحب)	-٠ر٥	كغم	-٢٠٣	طن
الأغنية المجهزة (بالعدد)	١ر٥		٦١٠ ١٥٥	وجبة
اللحوم المصنعة (بالعدد)	٠ر٥		٢٠٣ ٣٨٥	
الحساء (مكعبات المرق، بالعدد)	١ر٣		٥٢٨ ٨٠١	
الجوز	٠ر١	كغم	٤١	طن
الحمص (بالصحن)	١ر٨		٣ ٢٩٥ ٠٠٠	
الفول (بالصحن)	٠ر٥		٢٠٣ ٣٨٥	
الفلافل (بالعدد)	٥٧		٢٣ر٢	مليون
الجيلي (بالعدد)	٠ر٢		٨١ ٣٥٤	
المياه المعدنية (بالعدد)	٠ر٢		٨١ ٣٥٤	
المشروبات الغازية (بالعدد)	٠ر٤		١٦٢ ٧٠٨	
الآيس كريم (بالعدد)	٣ر٤		١ر٤	مليون

المصدر: الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، "دراسة نفقات ودخل الأسرة"، ١٩٩٢.

المراجع

محمد رفيق حمدان وآخرون، "الأمن الغذائي في الأردن"، عمّان: المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، ١٩٩١. (بالعربية فقط)

الأردن، البنك المركزي الأردني، "النشرة الاحصائية الشهرية" أعداد مختلفة.

_____، دائرة الاحصاءات العامة، "دراسة الهجرة الداخلية والعائدة والقوى البشرية"، عمّان، ١٩٨٦.

_____، دائرة الاحصاءات العامة، "دراسة نفقات ودخل الأسرة" ١٩٨٦-١٩٨٧، و١٩٩٢.

_____، دائرة الاحصاءات العامة، "النشرة الاحصائية السنوية" ١٩٨٦، ١٩٩٢.

_____، تقرير الأردن القطري الى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، البرازيل، حزيران/يونيو ١٩٩٢.

_____، وزارة التموين، الأرشيف.

محمد الشحاتيت وآخرون، "نحو موازنة غذائية للحد من الفقر"، عمّان: وزارة التنمية الاجتماعية، ١٩٨٩. (بالعربية فقط)

محمد الصقور وآخرون، "دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية"، عمّان، ١٩٨٩. (بالعربية فقط)

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "الزراعة والتنمية في غربي آسيا" العدد ١٦، ١٩٩٤ (E/ESCWA/AGREB/XVI) رقم المبيع E.95-II-L.3.

البنك الدولي، "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: قضايا إنمائية"، ١٩٩٣.

World Bank. Report and Recommendation of the President of the International Bank for Reconstruction and Development to the Executive Directors on a proposed loan in an amount equivalent to US$ 80 million to the Hashemite Kingdom of Jordan for the Agriculture Sector Adjustment Operation, Rep. No. P-6382-JO, 15 November 1994. (بالانكليزية فقط)